جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس ديناميكيات النزاع والتعاون في العلاقات الدولية

مطبوعة جامعية موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية
تخصص علاقات الدولية

إعداد : د. لبنى بهولي

الموسم الجامعي 2021/2020

مقدمـــــــة:

تتسم ظاهرة الحروب والنزاعات بأنها ظاهرة معقدة فهي من أعقد الظواهر التي عرفها العالم عموما بسبب ما تشكله من تهديد على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وكذا بسبب حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي مع تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها. فالحروب والنزاعات والمصاعب والتحديات التي تحتاج للتغلب عليها وحلّها تجعل من الأهمية بمكان فهم كل خلفياتها وأسبابها، وكذا نتائجها وتداعياتها. لذلك تعددت المحاولات الفكريّة التي حاولت أن تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة من نزاع إلى آخر، فاختلف المنظّرون والباحثون وتعدّدت الأفكار والمفاهيم والأطر التّحليليّة من باحث لآخر، محاولين تفسير السلوك النزاعي. وبيان مختلف الأطر التي تتعلق بالنزاع وأطراف النزاع سواء المباشرين أو غير المباشرين والعوامل والديناميكيات المحيطة بالنزاع والتي تؤثر على النزاع بشكل سلبي من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والنظريات.

هدف المقرر: يستهدف مقرر ديناميكيات النزاع في العلاقات الدولية ما يلي:

- تزويد الطلاب بفهم عام لطبيعة النزاعات الدولية في العالم وأهم القضايا المعاصرة المثارة في إطارها.
- دعم القدرات النظرية والإمبريقية لدى الطلبة لإعداد دراسات نقدية وتحليلية حول طبيعة النزاعات والحروب. مع تحليل ودراسة كيفية حل هذه النزاعات من خلال إبراز الأساليب المختلفة للتعامل مع النزاعات والحروب وأهم الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية.
- تأهيل الطلبة وإعدادهم نظريا وإمبريقيا لاستمرار البحث في مجال النزاعات الدولية سواء من خلال مرحلة الدراسات العليا، أو من خلال العمل في مراكز بحثية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في النظم السياسية والاقتصادية وتاريخ العلاقات الدولية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة النزاع والتعاون في العلاقات الدولية.

محتوى المادة:

المحور الأول: مفهوم النزاع

1- تعريف النزاع
2- تصنيف النزاع
3- النزاع والمفاهيم المتقاربة
1/ التوتر
2/ الأزمة
3/ الحرب
4- العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

1/ العوامل الداخلية
2/ العوامل الخارجية
5- نظريات النزاع
1/ النظريات الجزئية للنزاع
2/ النظريات الكلية للنزاع

المحور الثاني: الحرب والحرب الأهلية

1- تعريف الحرب
2- أجيال الحروب
3- الحرب الأهلية
1/ تعريف الحرب الأهلية
2/ مميزات وخصائص الحرب الأهلية
3/ أنواع الحروب الأهلية

المحور الثالث: النزاعات الإثنية

1- مفهوم الإثنية
1/ تعريف الإثنية
2/ الإثنية والمفاهيم المتشابهة (القبيلة- الطائفة)
2- مفهوم الجماعة الإثنية
1/ تعريف الجماعة الإثنية
2/ تصنيف الجماعات الإثنية
3/ مطالب واستراتيجيات الجماعات الإثنية
3- مفهوم النزاع الإثني
1/ تعريف النزاع الإثني
2/ المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية

المحور الرابع: حل النزاعات الدولية

1- مفهوم حل النزاع
1/ تعريف حل النزاع
2/ حل النزاع والمفاهيم المتقاربة
2- الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية
1/ الوسائل السياسية
2/ الوسائل الدبلوماسية
3/ الوسائل القانونية

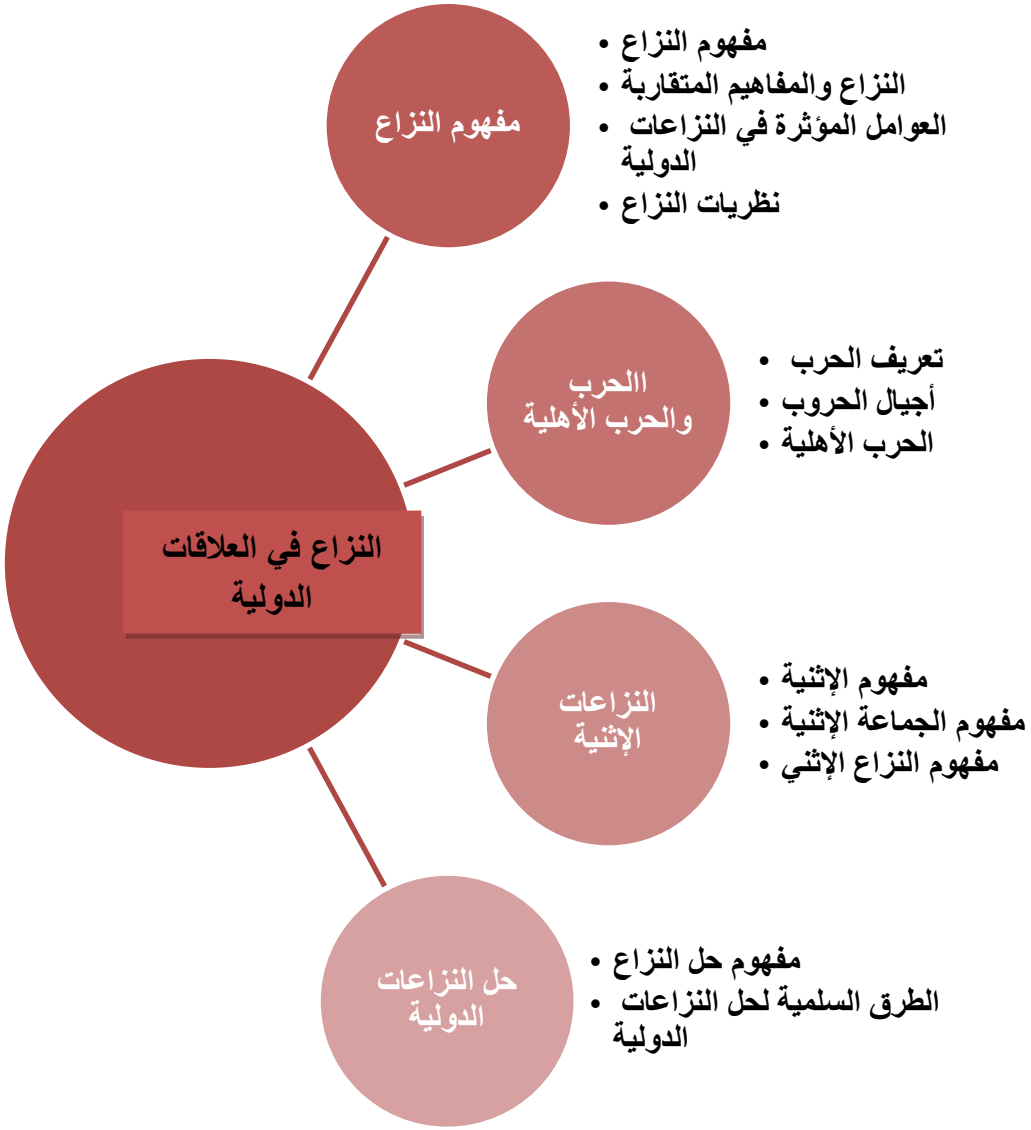

المحور الأول: مفهوم النزاع

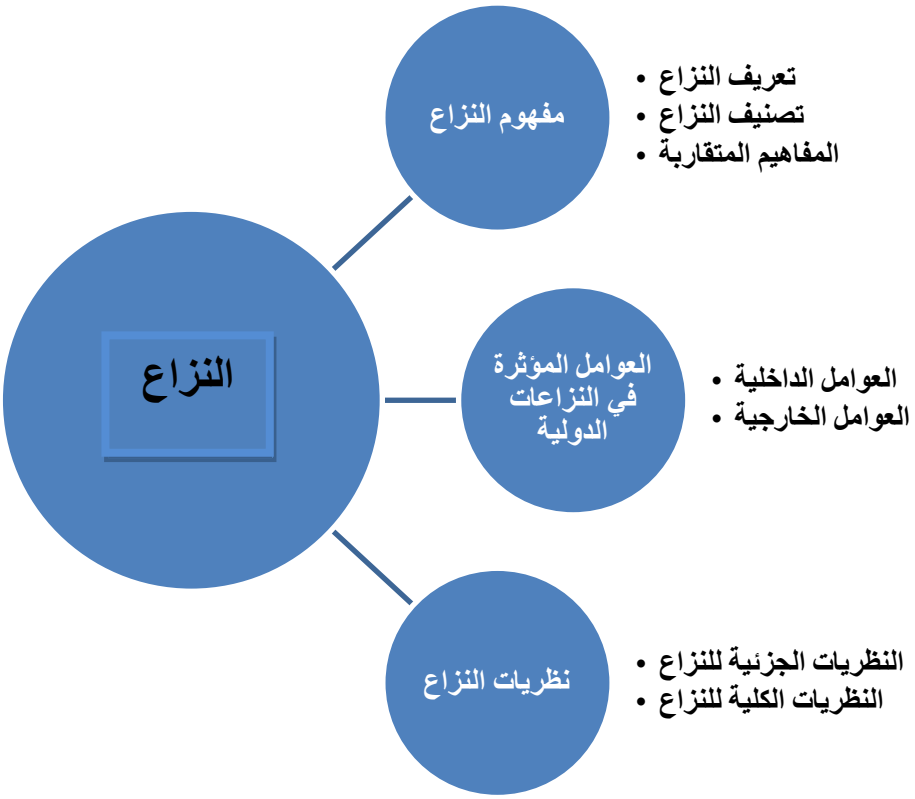

1- تعريف النزاع

يعبّر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر- تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[1]

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي. (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، ديسمبر 1985). ص. 140.

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[1]

كذلك Dennis Sandol اعتبر أن عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف- بشكل مباشر أو غير مباشر- قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.[2]

وغالبا ما يكون هذا التعارض ناتج عن سعي الدول للحصول على موارد معينة أو تحقيق مصالح تتناقض ومصالح الآخرين. فالسويدي بيتر فالنستاين –أحد كبار المختصين في مجال السلم والصراع- اعتبر أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن.[3]

كما يعتبر Coser أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.[4]

2- تصنيف النزاع:

لقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة.

فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

1- محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية(بنجلاديش-بيافرا...).

2- الرغبة في السيطرة على الحيز(تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة (الجزائر والمغرب-إثيوبيا والصومال...)

3- محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية.[5]

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع Symmetricconflict. ونزاعات غير متماثلة Asymmetricconflict والتي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين.[6]

ويرى غانتمان أن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي. فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع ردّ فعل الأطراف على

---

[1] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص. 94.

3- الحديثي عباس غالي،"أنماط الصراعات البيئية":**http://omu. edu. ly/**

[3] - نفس المرجع.

[4] - حماد كمال، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**. (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998). ص. 11.

[5] - ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة. (القاهرة: المستقبل العربي، ط1، 1986). ص 506-507.

[6] - محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)**. (دار هومة، 2003). ص. 79.

ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين. والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، و تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية.

وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة أو التهديد باستعمال القوة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض.[1]

أما برنامج جامعة ليدن فقد قسم النزاع إلى خمسة مراحل، تمثل الأولى أوضاعا سلمية مستقرة. فيما تتصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية في المرحلة الثانية للنزاع وهي مرحلة الأوضاع المضطربة سياسيا. ويتحول التوتر الذي يميز المرحلة الثانية إلى أزمة سياسية ترتبط أساسا بانهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، وانتشار العنف، وهنا نكون بصدد مرحلة النزاع السياسي العنيف، وفيها يتجاوز عدد القتلى 100 قتيل في السنة. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة النزاع المنخفض الحدة، ولعل أهم ما تتميز به هذه المرحلة هو العداء المفتوح و الصراع المسلح بين الفصائل، ويقاس هذا النزاع عادة بعدد القتلى الذي يتراوح ما بين 100 و1000 قتيل في السنة. أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة النزاع الشديد الحدة، وتتسم بوجود حرب معلنة ودمار شامل ونزوح عدد كبير من السكان المدنيين، وعدد القتلى فيها يتجاوز 1000 قتيل في السنة.[2]

4- النزاع والمفاهيم المتقاربة

1/ التوتر:

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول Predispositions نتيجة الشك وعدم الثقة.[3] والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"،[4] إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.[5]

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.[6]

2/ الأزمة:

---

[1]- حماد كمال، مرجع سابق. ص ص55-58.

- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص109-110.[2]

[2]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**. (القاهرة: مكتبة غريب). ص.8.

[4]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص. 499.

[5]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص. 8.

[6]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.ص ص 140-141.

لقد ركز الباحثون – في تحديدهم لمفهوم الأزمة- على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول. ومن بين هذه الخصائص:

1- المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.

2- تعقّد و تشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.

3- نقص وعدم دقة المعلومات.

4- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.[1]

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ماكليلاند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".[2]

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم..يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج".[3]

أما North فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل وردّ الفعل، أي هي عملية انشقاق تُحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد و الإكراه".[4]

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[5] والأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوّى سلميا أو تجمّد أو تهدأ.[6]

يقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما. إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير. كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية. وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

3/ الحرب:

---

[1]- في خصائص الأزمة انظر:
* عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية)**. (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997). ص.6.
* عثمان فاروق السيد، **التفاوض وإدارة الأزمات**. (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، 2004). ص.124.

[2]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص.120.

[3]- عثمان فاروق السيد، مرجع سابق. ص.123.

[4]- حماد كمال، "إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجًا)":
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087

[5]- عليوة السيد، مرجع سابق. ص.3..

[6]- حماد كمال، مرجع سابق.

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة. وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، و بأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا.[1]

عموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.[2]

5- العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية:

تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف.[3]

تؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين. أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام.[4]

هذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي.[5]

---

[1] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص. 9.
[2] - جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**. (الجزائر: موفم للنشر، 1992). ص.95.
[3] - حماد كمال، مرجع سابق. ص.27.
[4] - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص.145.
[5] - جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص. 80.

1/ **العوامل الداخلية:**

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب أو السلام. من بينها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، العوامل الفردية، العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود ترتيب معين لهذه العوامل وإنما تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

أ/ العامل الجغرافي: تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية العوامل الموارد المعدنية وموارد الطاقة، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة.[1]

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر Huge و Ellingsen أن تراجع مستويات خصوبة التربة واستنزاف الغابات (التصحر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار...) لها علاقة بتفجير النزاعات. وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد PRIO ، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل. [2]

وحسب مارسيل ميرل فإن اللاّتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاّتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين:الأول طبيعة المناخ، التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيّز إلى وحدات غير متكافئة. ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات.[3]

أما Grunther Baechler- باحث في المعهد الفدرالي السويسري- فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسئولة عن ذلك مثل:

- التهميش: إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.

- التمييز:السماح للنفاذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...[4]

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فقد اعتبر Yves Lacoste أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب.[5] وحسب راتزل فإن قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي. فالمدى يلعب – حسب راتزل- دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة استراتيجيا واقتصاديا، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسألة القواعد العسكرية البحرية والبرية – ومسألة طرق المواصلات).[6]

---

[1] - كولار دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس 1980. ص.30.

2- زقاغ عادل، "المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إذكاء النزاعات":
http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt

[3] - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص149-150.

[4] - زقاغ عادل، مرجع سابق.

[5] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص. 80.

[6] -كولار دانيال، مرجع سابق. ص. 31.

ويرى مارسيل ميرل أن الحيّز L'éspace يشكل موضوعا للتنافس بين الدول، وهو تنافس يعبر عن نفسه في أشكال ثلاثة مختلفة:

1- تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الاتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن استغلالها (مثال: تنازع شيلي والأرجنتين حول قناة Beagle).

2- التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الاقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية. وهذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر.أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم والتي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد. (مثال:النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر إيجة).

3- التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة وإتباع طرق وأشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر. ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول، وإبرام عقود تجارية معها.

ووفقا لميرل، فإنه يتعين علينا لحساب الحيّز المشغول فعلا أن نضيف إليه تلك الأراضي الاستراتيجية الواقعة خارج الحدود. فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال:

* العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة.

* العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية وبحرية) خارج حدودها، مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها.[1]

رغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيّز في احتمال الحرب أو السلام. فإن ميرل يرى بأنه - الحيّز- يعدّ موضوعا للصراع أكثر منه عاملا من العوامل.[2]

<u>ب/ العامل الاقتصادي:</u> إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها.[3] فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية: صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق.[4]

وحسب روبرت مكنمارا – وزير الدفاع الأمريكي السابق- أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1958-1966، أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة. واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف

---

[1]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص149-156.
[2]- نفس المرجع. ص. 159.
[3]- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971). ص 156.
[4]- كولار دانيال، مرجع سابق. .37

والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاسا بمستوى دخل الفرد.[1]

وحسب مارسيل ميرل فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف Le développement de sous- développementبما يفسح المجال لظهور وضع صراعي في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي، وهذا كله راجع إلى عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية.[2]

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية. فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة، الناتج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالبا إلى الصراع العرقي.[3]

ت/ العوامل الديمغرافية: يكتسي العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام. فقد اعتبر Paul Ribot-عالم الاجتماع الفرنسي- أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.[4]

ووفقا لـ Thomas Homer-Dixon- الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب.[5]

كما أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعددة، يثير النزاعات العرقية، من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحد من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها.[6]

ث/ العوامل الفردية: تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد. إنها تمثل السلوكات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكات تجاه المنظمات الدولية، أجهزة دولية معينة،

---

[1] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. 231.
[2] - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص239-240.
[3] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص. 160.
[4] - حماد كمال، مرجع سابق. ص.32.
[4] - زقاغ عادل، مرجع سابق.
[6] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص.162.

سلوكات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها.[1]

لقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلاّ إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية ".

فليدل هارت يعتبر أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين.[2]

ج/ العوامل السياسية: تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام. ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية.[3] فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللاّاستقرار في العلاقات الدولية.

ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات.[4]

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدّمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة ".[5]

---

[1] - Hoffmann Stanley, **contemporary theory in international relations**, fifth edition. United States of America: prentice-hall, Inc, June 1965. pp 212-213.

[2]- أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)**. (لبنان: منشورات الأهلية، ط1، 1999). ص ص253-254.

[3]- Hoffmann Stanley, op. cit. p 211.

[4] **- الشنقيطي محمد بن المختار، "**الدولة والصراع": **www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-21-1.htm**

[5] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص. 202.

وفي المجتمعات المتعددة، مسألة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة، تنظم بواسطة الدولة. لذا فإن واحدا من أهم مطالب الجماعات هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية.

وهنا اعتبر Sisk أن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات، أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى.[1]

بمعنى أنه إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات. أما إذا كان العكس، أي تحيز السلطة لجماعة معينة وتهميش الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والنزاع.

وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع القوى أو الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي، وتدعم القوى أو الفئات المؤيدة للنظام، وكلا الحالتين تتسببان في الصراعات الداخلية.

ففي الحالة الأولى، يؤدي السلوك التسلطي للنظام السياسي إلى اضطهاد أقلية أو فئات معينة، فتكون ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن حصول فئة أو أقلية معينة على امتيازات على حساب بقية الشعب نتيجة تأييدها للنظام السياسي غير الديمقراطي، يؤدي إلى خلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين امتيازات الأقلية وعامة الشعب، وهو ما ينتج تضادا في المصالح وعلاقات صراع وعنف.[2]

على عكس النظم التسلطية، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار وإرساء السلم في العلاقات الدولية. وهذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما. غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلاّ بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حدّا معينا. فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية.[3]

وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها.[4] فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، يخضع لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه

---

[1]- نفس المرجع. ص. 161.

[1]- الخزندار سامي، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية":
www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-28-1.htm

[3]- سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي. **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007. ص. 16.

[4]- الخزندار سامي، مرجع سابق.

المؤثرات: الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات...أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو الثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية.[1]

ولقد اعتبر Brown أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي Mass level، ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقيادة في تأجيج الصراع وبسط العنف.

فالرؤية الرئيسية لبراون حول الجدل المتعلق بأسباب النزاعات الداخلية هي أن معظم النزاعات الرئيسية قد تسببت فيها مستويات النخبة الداخلية وأنشطتها أو فيما يطلق عليهم القادة السيئون Bad leaders .

فافتقاد النخب للشرعية وخوفها من فقدان السلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعب بورقة الجماعات الفئوية، واللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية. ويطرح براون السؤال لماذا يتبعهم التابعون؟ فيجيب بإعطاء سببين لذلك. الأول وجود عداء تاريخي بين الجماعات، والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية.[2]

2/ العوامل الخارجية

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى. فقد توصل Geller وDavid Singer إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية.[3]

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية. وبمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية. فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها. فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود.[4]

فوفقا ل -Geller وDavid Singer، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)، والتوازن في

---

[1]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص. 274.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص ص208-209.

[3]- سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص. 8.

[4]- ياسين حمدان نهلة، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ترجمة سمير كرم. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت 2003). ص ص152-153.

قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها).[1]

وأشارت دراسة Gurr إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها. وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، وأن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية.[2]

وهذا ما أكدته دراسة David Davis وWill Moore المعنونة بـ:

« Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior ».

فحينما تضم دولتان أفرادا من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفا إثنيا عابرا للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة.[3]

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام.[4]

فلقد لخص John Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.[5]

اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر Karl Deutch و David Singer أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب.[6]

على خلاف ذلك اعتبر K .Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.[7]

---

[1] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص. 10.

[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص. 177.

[3] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص. 10.

[4] - حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**. (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985). ص. 321.

[5] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص. 14.

[6] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص. 133.

[7] - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص. 322.

لقد اعتبر Geller وDavid Singer أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية.[1]

كخلاصة، فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية... فإن كل واحد منها يمارس تأثيرا واضحا على سير المجتمع الدولي، مع الاختلاف طبعا، في درجة كثافتها وتأثيرها ونفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي وبنية الوسط الدولي. هذه العوامل تكون متلازمة أحيان، ومعزولة عن بعضها أحيانا أخرى. ونظرية العامل الحاسم أو الوحدانية في التفسير لا تأخذ بعين الاعتبار في الواقع الاجتماعي.[2]

ويرى مارسيل ميرل صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض في عملية تفاعل مستمر. وهو يوافق في ذلك ريمون أرون الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب إلى العدد أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية)، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات بين الدول.[3]

6- نظريات النزاع:

إن استعراض نظريات النزاع سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تتمثل في وجود كم هائل من الأدب المكتوب حول طبيعة ونظرية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالحرب. الانقسام الأول يتعلق بطبيعة النزاع، والانقسام الثاني يتعلق بمنهجية البحث.[4]

بالنسبة لطبيعة النزاع، ينقسم العلماء الاجتماعيون حول اعتبار النزاع شيئا عقلانيا، بناء، واجتماعيا له وظائف إيجابية. أم اعتباره أمرا غير منطقي، مرضي، يؤدي للاختلال الوظيفي.

وفيما يتعلق بمناهج البحث، نجد مقاربتين نظريتين متضاربتين هما الكلاسيكية و السلوكية.

تركز النظرية التقليدية على المستوى الكلي للتحليل، وهي تعنى في المقام الأول بتحليل التفاعل بين المجموعات. وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمع في حين تركز السلوكية على المستوى الجزئي، وعلى الفرد كوحدة للتحليل بدل المجموعة، ويميل السلوكيون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق.[5]

---

[1] - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص. 14.

[2] - كولار دانيال، مرجع سابق. ص ص36-37.

[3] - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص146-147.

[4] - CunninghamWilliam G, "Theoretical Framework for Conflict Resolution": **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**

[5] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص ص144-145.

لقد وضح داورتي وبالتسغراف مختلف منهجيات البحث "فالسلوكيون يفضلون عزل عدد قليل من المتغيرات وتحليل عدد كبير من الحالات لتحديد العلاقات بين المتغيرات. أما الكلاسيكيون فغالبا ما يرغبون في دراسة جميع المتغيرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على نتائج وجود حالة واحدة.[1]

1/ النظريات الجزئية للنزاع:

النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر.[2]ومن بين أهم المسلمات السلوكية هو الاعتقاد بأن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، وأن علاقة مهمة توجد بين النزاع ما بين الأشخاص Interpersonal Conflict والنزاع الذي يسود النظام الاجتماعي الخارجي.[3]

تسعى المدرسة السلوكية إلى تحديد ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان. كما أنها ترمي إلى اكتشاف العلاقة بين الفرد وبيئته.[4]

من بين هذه النظريات: نظرية فطرة أو غريزة العدوان Innatetheory of aggression، نظرية إحباط العدوان Frustration-Agression theory، ونظرية التعلم الاجتماعي Social learning theory.

[1] - CunninghamWilliam G, op.cit

[2] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص.200.

[3]- CunninghamWilliam G, op.cit.

[4]- ibid

أ- نظرية فطرة العدوان Innate Theory Of Aggression

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية.[1] فالعنف حسب فرويد -صاحب مدرسة التحليل النفسي- هو " قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي".[2]

حسب فرويد، فإن الغرائز البشرية تشتمل على فئتين رئيسيتين هما غريزتا الحياة و الموت. الأولى مسئولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، كما أنها مسئولة عن التعاون و التوحيد والتجمع لتكوين وحدات أكبر. أما الثانية- غريزة الموت - فتسعى إلى التدمير و القتل.[3]

ونزوة الموت تمثل النزوة الأساسية لدى كل كائن حي وهي تتعارض مع نزوات الحياة أو الليبيدو. وتتوجه نزوات الموت Pulsions de mortبادئ الأمر نحو الداخل وتنزع نحو التدمير الذاتي، ثم تتوجه فيما بعد- ثانويا - نحو الخارج، وتتجلى عندها على شكل نزوة العدوان أو التدمير Pulsions de destruction. ويرى فرويد أن الليبيدو يعمل على تحييد نزوة الموت أو التدمير الموجودة في الكائنات الحية، ويتخلص منها بتوجيهها ضد موضوعات العالم الخارجي.[4]

ومنه فإن السلوك العدواني يمثل مخرجا أو منفذا للطاقات التدميرية التي قد تقود في بعض الأحيان إلى الانتحار.[5]

ب- نظرية الإحباط- العدوان: Frustration-Aggression Theory

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط-العدوان هو أن كل عدوان- سواء بين الأفراد أو الدولي Interpersonal or international– تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.[6]

ويعرّف جون دولارد John Dollard الإحباط على أنه "اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد".[7]

كما يُعرَّف الإحباط على أنه"حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقّع".[8]

يشرح جون دولارد العلاقة بين الإحباط و العدوان فيقول بأنه "عندما يكون هناك عائق بين الفرد و رغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري".

---

[2]- جميل رشيد أسماء،"النظريات النفسية للعنف":
www.taakhinews.org/tasearch/wmview.pm?artid=2208

[3]- شيب أميرة، **أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس، 2002. ص.15.
- جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.[3]

[1]- لايلانش جان، بونتاليسج.ب، **معجم مصطلحات التحليل النفسي**، ترجمة مصطفى حجازي. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002). ص ص 522-523.
- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص.201.[5]

[6]- CunninghamWilliam G, op.cit.

-داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص207.[7]

[5]- "النظريات التي تفسر العدوان":
www.moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/odwan/sec05.doc-cvt.htm

يعتبر دولارد أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان.[1] وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم.[2]

وللإحباط مصادر يمكن تحديدها ضمن ثلاث فئات هي العوائق والنقائص والصراعات. وتشمل العوائق الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية.أما النقائص فتتمثل في عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين تنشأ الصراعات عندما تنشط عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد.[3]

ويرى الأستاذ أسعد النمر، في محاولة منه لشرح مصادر الإحباط، أن الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة(وهي عامل اقتصادي) وتنعدم فيها الديمقراطية(وهي عامل سياسي) ينزع أفرادها إلى ممارسة العنف. وعلى العكس من ذلك، تسمح الديمقراطية -التي تفرض أشكالا من الحوار والانفتاح الإعلامي- للأفراد بتصريف العدوانية بوسائل مقبولة اجتماعيا مقللة بذلك من شدة الاستجابة العنيفة.[4]

ج- نظرية التعلم الاجتماعي: Social Learning Theory

تختلف المضامين العملية لنظرية التعلم الاجتماعي اختلافا كبيرا عن المضامين التي افترضتها نظريات التحليل النفسي، فالعنف طبقا لهذه النظرية هو سلوك متعلَّم كغيره من أنواع السلوك الأخرى. وتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدرا مهما لنمذجة العنف. فالفرد يتعلم الاستجابات العنيفة من مشاهدة غيره يمارسها ويحصل على إثابة لدى قيامه بها (التعلم بالمشاهدة)، كما يتعلم الفرد الممارسات العدوانية عندما يؤديها و يحصل على إثابات مجزية (التعلم بالتعزيز).[5]

وتبعا لأصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم باندورا فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي:

- أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.

- أنه استقبل أو توقع أشكالا عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.

- أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة.[6]

في إشبيليا عام 1986 اجتمع عدد من علماء النفس، اختصاصيون في علم الأعصاب، وعلم الجينات، والأنتروبولوجيا وعلماء السياسة في محاولة منهم لاكتشاف مصادر العدوان الإنساني. وكان

---

[1]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص.207.
[2]- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص.310.
[3]- جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.
[3]- "منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع":
www.alsahel.org/news.php?id=289&c=166&ex=1.
[5]-جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.
[1]- الشيخ خليل جواد، "السلوك العدواني والتعلم الاجتماعي".:
www.tarbya.net/participation/view.aspx?prtpld=56

الجدال في بيان إشبيليا يدور حول ما إذا كانت جذور الصراع الإنساني توجد داخل الطبيعة Natureأو في التنشئة -البيئة- Nurture.

كانت النتيجة التي خرج بها البيان أنه لا يوجد أي أساس علمي لاعتبار أن الناس فطريا هم حيوانات عدوانية، ترتبط حتميا بالحرب على قاعدة الطبيعة البيولوجية. فالنزاع أو الحرب هي نتيجة للتكيف والتنشئة الاجتماعية Socialisation. والتنشئة الاجتماعية في بيئة تتسم بالعنف تؤثر أيّما تأثير على نمو الأفراد وهي المبشّر بالعدوانية والسلوك المعادي للمجتمع.[1]

لقد وجهت لهذه النظريات العديد من الانتقادات، إذ اعتبر كيلمان أنه من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية وإنما يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس.[2]

وأشار ويرنر ليفي إلى أن هذه التفسيرات عجزت عن أن تدلنا على كيفية ترجمة هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدّون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما، فكثيرا ما كانت الظروف النفسية للأفراد عوامل تكيّف الحرب أكثر مما تسببها. ورأى أنه لابدّ من التمييز بين الحرب الدفاعية والحرب العدوانية، وأن عدم تفريق التحليلات النفسية بين أنواع الحروب هو أحد جوانب الضعف الرئيسية في التحليل الجزئي.[3]

2/ النظريات الكلية للنزاع:

أ/ الواقعية:

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية[4]، وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة.[5] كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاّ من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداء أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة.[6] وحسب جورج كينان فإنه"مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء.[7]

النقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية.[8] وفي هذا يرى

---

[1] - CunninghamWilliam G, op.cit.

[2] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص. 143.

[3] - نفس المرجع. ص. 196.

[4] - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص. 39.

[5] - بدوي طه، مرجع سابق. ص.5

[6] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص.90.

[7] - نفس المرجع. ص.77.

[8] - عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات و إشكاليات**. (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005). ص. 23.

ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول.[1]

والدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية. فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة.[2] فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[3]

تفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية.[4]وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي. فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية.[5]

تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب.

فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى.[6]

فيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه.[7]

---

[1]- الزغبي موسى، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي.** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001). ص. 23.

[2]-Hoffmann Stanley, op.cit., p.56.

[3]- عودة جهاد، مرجع سابق. ص. 28.

[1]- **ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.2004-2005. ص. 24.

[5]- أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، **قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق**. (منشورات الجامعة المفتوحة، ط2،1997). ص55.

[6]-Spanier john, **games nations play**, seventh edition. Library of congress.P 558.

[7]-داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص. 134.

لقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللااستقرار وخلق أخطار جديدة.[1]

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء،[2] لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه. [3]

لقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى النظمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين(القوى الكبرى).[4] ولقد رأى وولتز أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة. واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى وولتز أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب. ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى وولتز أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.[5]

ب/ النظرية الليبرالية:

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول- وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي- تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتامين حقوق الأفراد والموازنة بينها.[6]

لقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

---

[1]-Linklater Andrew,"neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, "**International relations theory today**", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.

[2]-Donnelly jack,″ beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities for constructive engagement″.In Stephanie Lawson, **the new agenda for International relations**, first edition. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186.

[3]- دمدوم رضا، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000. ص ص33-34.

[4]- حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008. ص.25.

- عودة جهاد، مرجع سابق. ص. 44. [5]

[1]- زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟": -

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي.[1]

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.[2]

يؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.[3]

يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.[4] وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.[5]

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية متشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري.[6]

لقد افترض بعض الليبراليين- وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي- أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها.[7] فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات-بما في ذلك قرارات الحرب- بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.[8]

وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريميبنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين. فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب.[9] والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون

---

[2]- ناي جوزيف س، **المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997). ص. 19.

[2]- Spanier John, op. cit., P565.

[3]-الزغبي موسى، مرجع سابق. ص. 28.

[5]- مدارس العلاقات الدولية: **www. Alfrasha. Com/**

[5]- ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص64-65.

[2]- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص.29.

[7]- جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. **المستقبل العربي**، العدد 261، نوفمبر 2000. ص. 175.

[8]- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص.31.

[9]- عودة جهاد، مرجع سابق. ص. 141.

وحكومة تمثيلية.[1] وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة".[2]

اعتبر توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب.[3]

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها.[4]

لقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.[5] وبالتالي-حسب بروس راست- فإن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكّن من إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل.[6]

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا-إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية.[7] كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب.[8]

كما اعترف فوكوياما-الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي-أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة ، فالسلام والرخاء أيضا يولّدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.[9]

يمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية.[10] فبالرغم من أن النظام الدولي

---

[1]- Devetak Richard, “signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war”.In Stephanie Lawson,op. cit., p 167.

[1]- قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي"... ومسارات الأوهام":
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?

- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص. 134.[3]

- جرجس فواز، مرجع سابق. ص. 175.[4]

[4]- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

- حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص.69.[6]

[6]- وولت ستيفن، مرجع سابق.

- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص31..[8]

[9]-أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص. 34

[2]- مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ:

يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.[1]

حسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.[2]

في هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل.[3] كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

يؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.[4]

ج/ النظرية البنائية:

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. وكان Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح "البنائية"

في كتابه World of ou rmaking، وكذا مع مقال Alexander Wendt الصادر عام 1992 والمعنون بـ: "Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics"

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[5]

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجؤون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

---

http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav

[3]- مدارس العلاقات الدولية. مرجع سابق.

- ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص. 66.[2]

- مورافسيك آندري، مرجع سابق.[3]

[4] - حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص ص84-85.

[5] - وولت ستيفن، "العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سابق.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية.[1]

يشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار Process وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.[2]

وفقا لـ Wendt، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

بالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين- لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.[3]

ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين- تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.[4]

على عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين- وعلى رأسهم Wendt - يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى. ووفقا لـ Wendt فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق.[5] فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب

---

[1] - نفس المرجع .

[2] - حجار عمار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**. مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2002. ص.45.

[3] - نفس المرجع. ص. 40.

[4] - حمايدي عزالدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**. مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2005. ص. 34.

[5] - وولت ستيفن، مرجع سابق.

مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[1]

كخلاصة، يمكن القول أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطارا نظريا ملائما لفهم الصراع الإنساني، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد.[2]

وبالتالي نحن بحاجة إلى ما أسماه J.Vasquez بالنظرية الموحدة للنزاعات Uinified theory of conflict، فلم يعد من المعقول بالنسبة للمنظرين إيجاد تفسير واحد لكل ظواهر النزاعات بمختلف أنماطها، وباختلاف نقطة البداية، وباختلاف التاريخ والثقافات، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي.[3] وهو ما أكدت عليه فيفيان الجابري حيث تقول أن " تاريخ العنف السياسي البشري يبين أنه لا يسعنا أن ننتج تفسيرات أحادية السبب للحروب"، في حين يرى مايكل بروان أن " أفضل الدراسات العلمية للنزاع تستمد قوتها من عدم ركونها إلى تفسيرات أحادية العوامل، بل تسعى لنسج عوامل عدة في تناول أعقد".[4]

المحور الثاني: الحرب والحرب الأهلية:

[1] - حجار عمار، مرجع سابق. ص. 43.
[2] - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص. 2.
[3] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص. 128.
[4] - ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010). ص. 99.

1- تعريف الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

فكلوزفيتس عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسوّيه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".[1]

يرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات".[2]

ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".[3]

ويعرفها كوينسي رايت كـ"اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".[4]

ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض".ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفّذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميّز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها

---

[1]- فوللر ج.ف.س، **إدارة الحرب (من عام 1789حتى أيامنا هذه)**، ترجمة أكرم الديري. بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971. ص ص92-93.

2- بوتول غاستون، **الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)**، ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية،1983. ص48-49.

[3]- جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص.97.

[4]- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص.294.

ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد.[1]

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا. فقد اعتبر ديفيد سنجر وسمول أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.[2] وفي دراسة له بعنوان مشروع الحرب، اعتبر ديفيد سنجر أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، وتخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام.[3]

2- <u>أجيال الحروب:</u>

يرجع تطور أجيال الحروب التقليدية إلى عدة عوامل من بينها تغير طبيعة الأسلحة المستعملة، فقد كان اختراع أسلحة متقدمة، مثل البنادق والمدافع، وبالتالي ظهور التشكيلات العسكرية في شكل صفوف هو ما أدى إلى ظهور الجيل الأول من الحروب، فيما تطور الجيل الثاني بعد استخدام الخنادق للحد من الخسائر في الأرواح. وتبرز حالة الحرب الأهلية الأمريكية هذا التطور الانتقالي من الجيل الأول إلى الثاني، فقد بدأت تلك الحرب بساحات القتال المفتوحة، لكنها اتبعت بعد ذلك تكتيكات واستراتيجيات حروب الخنادق.

أما الجيل الثالث فقد ظهر مع اختراع المدرعات وظهور ما يعرف باسم الجيوش المميكنة (Mechanized Army) القادرة على التحرك بسرعة وأداء المناورات للهيمنة على المعارك التقليدية، وهو ما بدأ خلال الحرب العالمية الأولى، ولا يزال مستمراً حتى الآن. فيما شهدت الخمسون عاماً التالية للحرب العالمية الثانية تطوراً لافتاً أدى لظهور الجيل الرابع.[4]

أما حروب الجيل الخامس كما يصفها "هامز" بأنها حروب الشبكات والطائرات ((Jets & Nets)، فشبكات المعلومات توفر المعلومات الأساسية عن المعدات والمواد اللازمة للقيام بعمليات إرهابية أو تخريبية، كما أنها تمثل وسيلة مهمة لتجنيد المتطوعين المستقبليين، أما الطائرات فسوف توفر الوسيلة الرخيصة للسفر وتهريب الأسلحة .[5]

1/ حروب الجيل الأول:

هي التي تقع بين جيشين تقليديين تابعين لدولتين متحاربتين وتجري المعركة على ساحة تجمع الجيشين في مواجهة مباشرة بينهما،[6] وهذا الجيل من الحروب سمته الرئيسية بروز مقومات الفروسية والشجاعة والإقدام على مستوى القادة والأفراد والقادة وتسمى أيضاً بالقتال الخطي والمواجهات المباشرة وهي صراع بين خصمين أو أكثر لهما نفس المستوى الحضاري أو باختلاف بسيط وتشترك فيه جميع أنواع الأسلحة والذخائر التقليدية.

---

[1] - Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics)**.London: The Macmillan press LTD. 1977. p184.

[2] - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص.295.

[3] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص ص110-111.

[4] - شادي عبد الوهاب، **حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم**. العدد 1، نوفمبر 2017. (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات). ص. 11.

[5] - شادي عبد الوهاب، مرجع سابق. ص. 14.

[6] - على عبدالرحمن الحويل، أجيال الحروب: https://www.alanba.com.kw/kottab/ali-abdulrahman-alhwayl/939127/06-12-2019 /

نفذت خلال حروب الجيل الأول عدد محدود من العمليات العسكرية وحققت نجاحات كبيرة كعمليات المناورة والالتفاف لتطويق الخصم وضربه في أجنحته للقضاء عليه وتدميره بدأت هذه النوعية من الحروب مبكراً وعرفتها البشرية واستمرت حتى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

2/ حروب الجيل الثاني:

تطورت الحروب بعد ذلك لتأخذ أشكالاً جديدة وتدخل عملياً لمرحلة الجيل الثاني وهي ما يعرف بحرب العصابات أو الحرب الثورية والتي تكون عادة بين جيش نظامي تقليدي وبين مجموعات مقاتلة ذات هدف واحد صغيرة العدد نسبياً مقارنة بجيش متكامل وهي شبيهة إلى حد ما بحروب الجيل الأول ولكن التطور الذي حصل في تقنيات استخدام النيران ووسائل قذفها وإدارتها من دبابات وطيران بين الأطراف المتنازعة جعل لها خصوصية أكثر دقة من ناحية القدرة على إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في طرفي النزاع وهي حرب لها إستراتيجيتها وفكرها الخاص فهي تنشأ من الصراع المستمر والطويل مما يحتم عليها اتخاذ تدابير معينة ومحددة تتبع فيه أسلوب المفاجأة والمباغتة في القتال ضد التنظيمات العسكرية التقليدية مدعمة بتسليح أقل عدداً ونوعاً من تسليح الجيوش بحيث تقاتل في ظروف غير ملائمة للجيش النظامي بما يحقق ضربات موجعة للعدو في معارك ومواجهات صغيرة ومتعددة تحقق لهم الهدف الأساسي وهو إضعاف قدرة الخصم وجعله يتراجع عن أهدافه تحت وطء الضربات المتلاحقة من خصم يظهر ويختفي ويقاتل وفق إستراتيجية يفرض فيها نفسه وشروطه يحدد فيها مكانها وزمانها بما يضمن له النجاح فيها ، تتميز قيادة حرب العصابات بأحادية القيادة حيث يجمع قياديوها عادةً، بين القيادة العسكرية والسياسة وتعتمد حرب العصابات على مساندة الإعلام بشكل رئيسي وذلك في تصوير ونشر العمليات العسكرية قبل وأثناء وبعد أي عملية عسكرية أو كما يتطلب الموقف كما أن التركيز في استخدام الدعاية والحرب النفسية مهم بالنسبة لعناصر حرب العصابات وذلك لكسب المزيد من الأنصار والتبرعات بالأموال.

انتشرت هذه النوعية من الحروب في كثير من دول العالم ولعل أهم ما يميزها هو أنه ليس هناك مقياس محدد لتسليح العناصر القتالية في حرب العصابات ولكن لطبيعة ديناميكية الحركة والمناورة المستمرة فيها تكون الأسلحة الخفيفة والمتوسطة بأنواعها المتعددة هي المفضلة والمعتمدة خلال عملياتها.

3/ حروب الجيل الثالث:

يطلق عليها كذلك حرب المناورات وهي إستراتيجية طورت سابقاً من قبل الألمان في الحرب العالمية الثانية واستخدمت ضد بريطانيا بقصفها المتواصل بالطائرات وصواريخ V 2 وتميزت العمليات الخاصة بحروب الجيل الثالث بالمرونة والسرعة في الحركة واستخدم فيها عنصر المفاجأة وأيضاً الضرب بشدة وراء خطوط العدو ويستخدم فيها عادة سلاح الطيران والقاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى والصواريخ الموجهة على وجه الخصوص ولعل ما شاهده وسمع العالم عنه في حرب العراق الثانية يلقي كثيراً من الضوء على نوعية هذه الحروب وتصاحبها في العادة حملات إعلامية مركزة[1].

4/ حروب الجيل الرابع:

[1] - صلاح الدين أبوبكر الزيداني، أجيال الحروب: **https://www.almusallh.ly/ar/thoughts/799-2016-09-19-12-13-26**

يعرف الجيل الرابع من الحروب (4GW) بالحروب غير المتماثلة Asymmetric وفيها لا تشتبك الجيوش مع بعضها البعض، إذ تقتصر الحرب على استخدام الدولة الغازية كل وسائل القوة الناعمة المتاحة لها لإضعاف وإنهاك الدولة المستهدفة وإخضاعها لإرادتها دون اللجوء للقوة العسكرية الصلبة، فتسخر الإعلام والرأي العام من العملاء لقاء إغراءات معينة، وقد استخدم مصطلح حروب الجيل الرابع للمرة الأولى من قبل الأميركي وليام اس لند.[1]

5/ حروب الجيل الخامس:

يطلق عليها الحرب الهجينة وهي نوع متميز من القتال يعجز فيه الجيش النظامي على الإطاحة بالخصم الذي يعتقد بأنه غير محترف وهو عادة ما يكون كذلك لكنه يخوض حرباً غير نظامية بأفكار مبتكرة تعد خليطاً من مفهوم الحرب الشعبية والحرب الثورية وأسلوب حرب العصابات ووسائل الحرب الحديثة التي تتمتع بتكنولوجيا فائقة لا تخضع لشكل معين وقواعد ثابتة بدءاً من القيادة وانتهاء بالعمليات الجارية خلالها.

من مظاهر الجيل الخامس للحروب سعي الأفراد والمجموعات غير الحكومية للوصول إلى المعرفة المتطورة والتكنولوجيا الحديثة واستخدامها كوسائل هجومية في معارك غير متماثلة لتحقيق المصالح الفردية والجماعية وذلك من خلال القدرة على تنفيذ الأعمال التخريبية من خلال الإنترنت والوسائط الإلكترونية المختلفة فيما بات يعرف بالحرب الرقمية.[2]

3- الحرب الأهلية Civil war:

[1] - على عبدالرحمن الحويل، مرجع سابق.
[2] - صلاح الدين أبوبكر الزيداني، مرجع سابق.

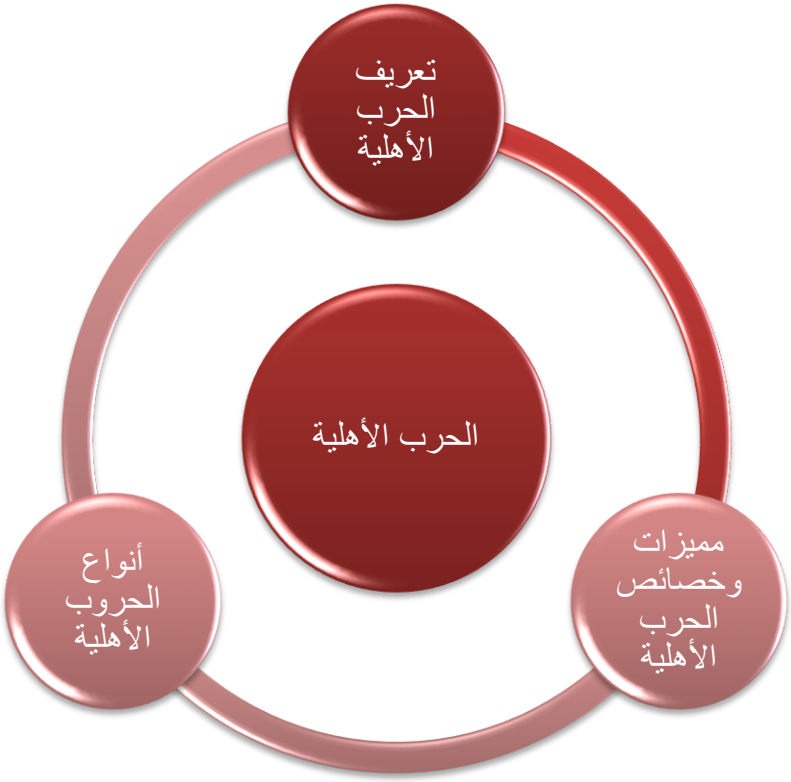

1/ تعريف الحرب الأهلية: عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الحرب الأهلية على أنها " صراع داخل مجتمع ناتج عن محاولة الاستيلاء – أو الحفاظ- على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية"، وهي تعتبر حربًا لأنها تحتوي على أعمال عنف تمارسها جميع أطراف النزاع، وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها.[1]

انتشرت الدراسات المتعلقة بأسباب الحروب الأهلية بشكل كبير في كتابات السلام والحرب في القرن الماضي. ففيما اعتبر البعض أن العامل الأساسي المسبب للحروب الأهلية هو الصراعات الإثنية والطائفية التي تندلع بسبب الظلم وانتهاك حقوق الإنسان. اعتقد البعض الآخر أن العوامل الاقتصادية هي الفاعلة فقط في اندلاعها وأن خطاب المظلومية يلعب دورا فقط لتبرير الأعمال العسكرية وضمان استمرارها.[2]

وإذا كانت الحروب والنزاعات الأهلية ظاهرة مسّت العديد من الدول والمجتمعات، فإن حظ القارة الأفريقية منها أوفر، ففي إحصائية لأشد الحروب الأهلية في العالم في الفترة (1945- 1999) بلغ عدد تلك الحروب127، وكان حظ أفريقيا منها أربعين، بمعدل 31.5%، وفي عام 2002 بلغ عدد

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص. 21.

[2]- سنان حواط، "الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية". **مجلة دلتا نون**، (العدد 1، جويلية 2014). ص. 3.
http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/DigitalLibrary/STD-983264.pdf

الحروب الأهلية في العالم ثلاثين حربا أهلية عنيفة، وكان حظ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها 50% وحظ قارة آسيا مجتمعة 33.3%.[1]

2/ مميزات وخصائص الحرب الأهلية: تتميز الحرب الأهلية عن الأشكال الأخرى من العنف المحلي، مثل الاضطرابات وجرائم الشوارع. وفي حالة الحرب الأهلية، لا تكون هناك سيطرة مركزية على المعارضة، كما أن كل طرف لابدّ أن تكون لديه أعداد كبيرة نسبيا من القوات التي جرى تشكيلها من خلال السكان المحليين. وتشتمل الحرب الأهلية – من وجهة نظر ليكليدر- على العنف واسع النطاق والقتل المتبادل، كما تتسم بأنها تؤدي إلى سقوط ما لا يقلّ عن 1000 قتيل أو أكثر في العام الواحد، ووجود مقاومة فعالة فيما بين الأطراف المتنازعة.[2]

لقد حاول بعض الدَّارسين وضع خصائص عامة للحروب الأهلية، وهي:

1- بلوغ عدد ضحايا الصِّراع على الأقلّ ألفا، ورفعه بعضهم إلى أن يبلغ ألفا كل سنة في الصراعات المزمنة.
2- ألاَّ يقل عدد الضحايا لدى أحد الفريقين عن مائة شخص، أو ألاَّ يقل معدل الخسائر البشرية لدى الفريق الأقوى عن 5% ، وإلا اعتبر الصراع حرب إبادة.
3- وقوعها داخل الحدود الجغرافية المعروفة لدولة معترف بها عالمياً.
4- كون الحكومة النظامية طرفًا أساسيًا في النزاع.
5- قيام حركة منظمة قادرة على تجنيد المواطنين، وشنّ هجوم مسلّح منظّم.
6- أن يكون محور النزاع من أجل الاستيلاء على الحكم، أو الاستئثار بجزء معين من الحكم داخل الحدود الجغرافية التي يدور فيها النزاع.[3]

3/ أنواع الحروب الأهلية: يذهب روبين هايام إلى أن الحروب الأهلية تنحصر في صورتين رئيسيتين، هما:

أ/ الحرب الأهلية الانفصالية، وفيها تنشب الحرب الأهلية بين الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين، يسعى إمّا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها. وفي هذا العنف تسود حالة العنف المسلّح، ويتورّط المدنيون والعسكريون في الحرب، ويتوقف العمل بالقانون، ويتّسع القتال بين الأطراف المتنازعة، وتنظم القوات الانفصالية نفسها في جيش نظامي.[4]ومن تلك الحروب، حرب بيافرا Biavra في نيجيريا (1970-1967)، وحرب كاتانغا Katanga في الكونغو الديمقراطية (1977-1960)، وفي إقليم كازامنس Casamance بالسنغال منذ الثمانينات.[5]

ب/ الحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة في الدولة، مع مشاركة العسكريين والمدنيين في النزاع، وتدور الحرب في هذا النوع حول شكل وتكوين نظام الحكم. وتنشأ الحرب

---

[1]- آدم بمبا ، **النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**. (تايلاند: جامعة الأمير سونكلانكرين، إدارة الثقافة والنشر). ص ص. 11-12.
[2]- آدم بمبا، مرجع سابق. ص ص. 22-23.
[3]- نفس المرجع. ص. 11.
[4]- أحمد إبراهيم محمود،مرجع سابق. ص ص. 44- 45.
[5]- آدم بمبا، مرجع سابق. ص. 14.

الأهلية في هذه الحالة نتيجة استبعاد قطاع من النخبة الحاكمة من دائرة المشاركة السياسية، أو من دائرة الاستفادة من عملية توزيع القيم المادية والمعنوية في المجتمع.[1]

المحور الثالث: النزاعات الإثنية (Ethnic Conflicts):

[1]- أحمد إبراهيم محمود،مرجع سابق. ص ص. 44- 45.

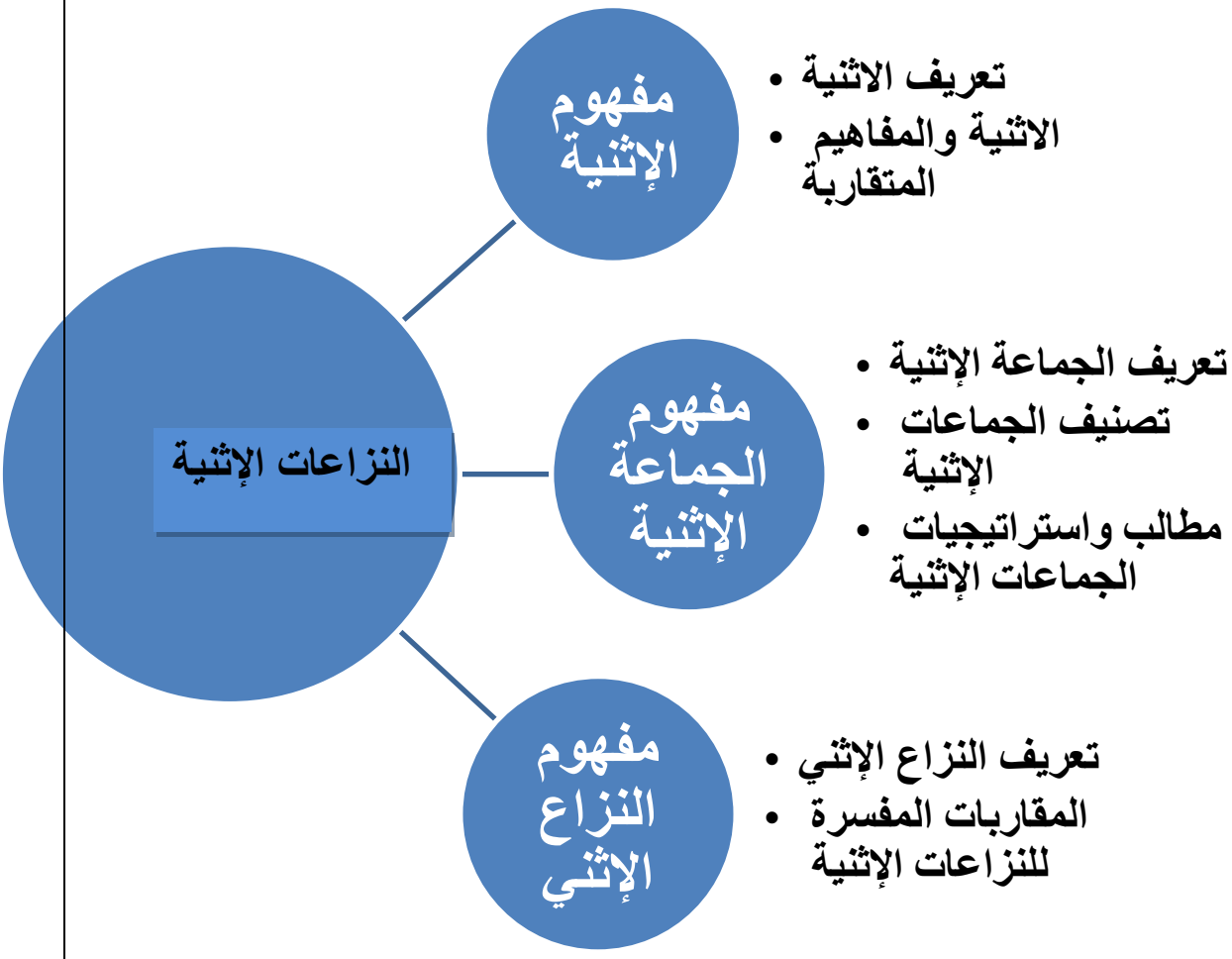

1- مفهوم الإثنية:

إن الدراسات المتعلقة بالإثنية والنزاعات الإثنية هي من التعقيد والتشعب بحيث يصعب على أي دارس أن يتابعها بدقة دون الرجوع إلى مفهوم الإثنية والجماعة الإثنية، ودراسة طبيعة العلاقة بين الإثنية والمفاهيم المشابهة لها. ذلك أن مفهوم الإثنية منذ شيوعه واستخدامه وحتى الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث تردّد محتواه بين

التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، أو جماعة قبلية، كما أنه يتّسع ليشمل كل أشكال التمايز، أو يضيق ليقتصر على التمايز العرقي فقط، كما أن دراسته لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن الثقافة، كما تردّد محتواه بين التعبير عن السلالة والعرق والقبلية.[1].

1/ تعريف الإثنية:

كلمة الإثنية مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنوس ethnos التي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة Polis التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي.[2] ويقل استعمال مصطلح إثنية من طرف الباحثين العرب، عكس " العرقية " حتى أن أغلب القواميس العربية تترجم ethnicity إلى "عرقية" بدلا من إثنية.[3]

وبشكل عام، فإن الإثنية قد تكون اختلافًا في العادات والتقاليد أو الدين أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو الملامح الجسمانية، طالما أن أفراد هذه الجماعة وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته.[4]

2/ الإثنية والمفاهيم المتقاربة (القبيلة- الطائفة):

أ/ القبيلة:

جاء في الموسوعة العربية أن القبيلة هي " مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم". ويعرفها Beachler بأنها " شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال. [5] فالقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة).[6]

ب/ الطائفة:

عرفت الطائفة من جانب بعض الباحثين على أنها التنظيم الاجتماعي الذي تسلكه جماعة دينية مما يحدد هويتها وولائها.[7] ويفرّق كثير من العلماء بين مفهومي الطوائف Sects والطائفية Secterianism. فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع. أما المفهوم الثاني "الطائفية" فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المزايا والمصالح لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى.[8]

---

[1] - شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011).ص 159.

[2]- Dominique Colas، **pensée politique**، Larousse، Paris 1997، p 103

[3] - ابن فاضل فليب، **قاموس المصطلحات القانونية (فرنسي عربي)** . (لبنان : مكتبة لبنان ناشرون، ط1 ، 2004). ص 250.

[4] - سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992). ص 23.

[5] - محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية. ص ص 32- 34.

[6] - أبو العينين محمد، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**. (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008).. ص ص16- 17.

[7] - بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين.** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2000). ص437 .

[8] - شاهين عبد العزيز راغب، مرجع سابق. ص ص. 65- 66.

في كتابه "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة اعتبر برهان غليون" أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين، فالطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف والديانات، فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية والإثنية دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي تحول الولاء من الدولة إلى الطائفة، فالطائفية إستراتيجية مرتبطة بالنخب الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة من أجل السيطرة واكتساب المواقع داخليا وخارجيا، فلا يمكن أن تنشأ صراعات طائفية إلا في إطار تبني النخب الاجتماعية لإستراتيجية طائفية والتعبئة على أساسها، فالطائفية هي النموذج الأوضح لاستخدام الدين في السياسة، وهي تقود إلى إفساد السياسة وتفقدها طابعها المدني الشامل، كما تقود إلى إفساد الدين الذي تحول إلى آلية لتحقيق المصالح القومية.[1]

2- مفهوم الجماعة الإثنية:

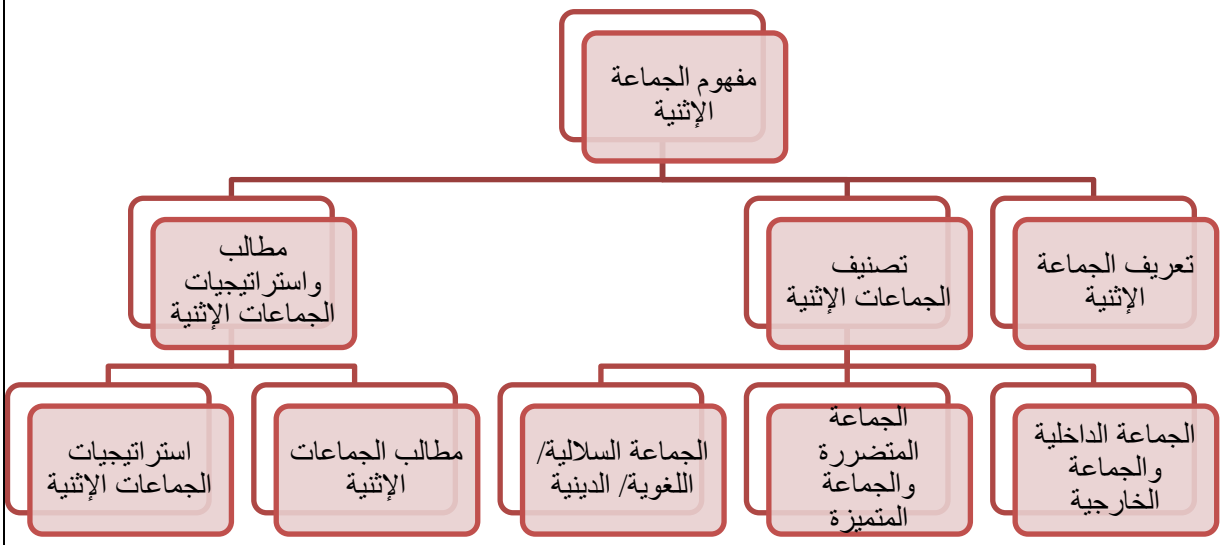

1/ تعريف الجماعة الإثنية: إن اصطلاح الجماعة الإثنية أو العرقية يستخدم في الكتابات الأنثروبولوجية ليحدّد تلك الفئة من السكان التي تتميّز بـــ:

- خصائص بيولوجية ذاتية تحقّق لها الدوام والاستمرار.
- اشتراكها في قيم ثقافية أساسية مدركة ومفهومة في وحدة واضحة في شكل ثقافي محدّد.
- وجود مجال محدّد من الاتصال والتفاعل بين أفرادها وبينها كجماعة وبين الآخرين.
- عضويتها التي تحدّد ذاتها وتجعلها معروفة من وجهة نظر الآخرين كفئة مميزة عن الفئات الأخرى. [2]

2/ تصنيف الجماعات الإثنية:

---

[1]- برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**. (بيروت : المركز الثقافي العربي، ط1 ، 1995). ص20 .
[2]- شاهين عبد العزيز راغب، مرجع سابق. ص. 161.

1. الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية: يقصد بـ (الجماعة الداخلية) تلك الجماعة التي يشعر الفرد بالانتماء إليها وفي ظلها يحس بالراحة والاطمئنان وينبع هذا الاحساس من التجارب الجماعية المشتركة، أما (الجماعة الخارجية) فهي تلك الجماعات التي لا يرى الفرد أية منافع مشتركة تجمعه معها.[1]

فالناس ينزعون إلى تصنيف عالمهم الاجتماعي إلى صنفين (نحن) أي الجماعة الداخلية، و (هم) أي الجماعة الخارجية، ويرى تاجفل أن التمييز لا يحدث إلا إذا تم هذا التقسيم مما يجعل التصنيف شرطًا ضروريًا للتمييز. وعندما يتم هذا التقسيم يتولد الصراع.

وتقوم عملية التصنيف بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية على أساس واحد أو أكثر من التلميحات البارزة التي قد يكون الانتماء العرقي، أو الانتماء إلى طبقة اجتماعية، أو

لغة معينة.. وغالبا ما ترافق هذه التصنيفات التقييم السلبي نحو الآخرين.[2]

لاحظ وليام غراهام سمنرWilliam Graham Samner في دراسته الكلاسيكية الطرق البدائية (1906) أن الناس يتجهون نحو حب وتفضيل جماعاتهم الداخلية أكثر من الجماعات المتنافسة أو المضادة (أي الجماعات الخارجية) فيكونون أقرب إلى التمركز العرقي.

فالصراع بين الجماعات ينشأ نتيجة لتضارب المصالح، فعندما تسعى جماعتان إلى تحقيق هدف معين ولا يتسنى الوصول إلا لواحدة منهما، فإن ذلك يؤدي إلى نشوء العداء بينهما.[3]

تنتج النزاعات جراء تعايش جماعات ذات معتقدات مختلفة في محيط واحد، إذ أنه لا يمكن الفصل بين هوية الجماعة والنزاع الاجتماعي الطويل الأمد. والعرق يعتبر أحد أهم العناصر التي قد تفرق مجتمعا يمتلك نفس الثقافة، اللغة، الدين، المعتقدات، العادات و التقاليد، و تطلعات الحياة.[4]

ولأن هوية الجماعة تعتبر جد مهمة في هذه المجتمعات، فإن باستطاعة الأعضاء تعميم نفس الفكرة السلبية حول أعضاء جماعة أخرى. وإذا ما انتقل أحد طرفي الجماعة إلى مرحلة العنف، فإن ذلك سيكون مكونا أساسيا يدعم النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. والكثير من الدراسات ترى بأن الأفراد يميلون إلى تعميم أفكار الفرد الواحد على باقي أفراد الجماعة التي ينتمي إليها حتى وإن لم تكن للجماعة ككل أي تدخل. وهذا ما يعرف بأثر التماثل. وهذا الأمر هو الذي قد يؤدي إلى خلق سلوك سلبي ما بين الجماعات ككل. وينظر عادة أعضاء الجماعات الداخلية إلى أعضاء الجماعات الخارجية كأشخاص متشابهين في الشخصية والسلوك ويغيب عنهم استقلالهم الفردي والتنوع الموجود بينهم. فعندما يرتكب أحد أعضاء الجماعات الخارجية خطأ معينًا سيقع اللوم عليهم جميعًا وينظر اليهم بعين واحدة وتتشكل بذلك أرضية مناسبة لتكوين القوالب النمطية السلبية عن الآخرين.[5]

والتعرف على الفرد بناءا على الجماعة التي ينتمي إليها يزيد من احتمال حدوث أعمال عنف نتيجة: (1) تضخيم الجانب الإيجابي للجماعة الداخلية. (2) تقليص الجانب السلبي للجماعة الداخلية. (3) تحميل الجماعة الخارجية مسؤولية الأحداث السلبية. (4) التقليل من أهمية الحوار الإيجابي بين

---

[1]- ديلويي هيوا حاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**. (أربيل: موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2008). ص. 58.

[2]- ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق**. ص. ص.123- 126.

[3]- **نفس المرجع**. ص. 117.

[4] - Azar, Edward E. "The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations", **Monograph Series in World Affairs**, 20 (2,1983). P. 21.

[5]- ديلويي هيوا حاجي، مرجع سابق. ص. 59.

الجماعات. (5) زيادة الحوار الغير المجدي.(6) تكوين صورة سلبية عن الجماعة الخارجية. (7) التخوف من أي سلوك عدائي قد يصدر عن الجماعة الخارجية. (8) عدم تقبل الاختلافات التي تميز الجماعة الداخلية. (9) نزع الإنسانية من الجماعة الخارجية. (10) نزع الشرعية من الجماعة الخارجية، باعتبار أنها تخترق حقوق الإنسان.[1]

2. الجماعة الإثنية المسيسة: الجماعة العرقية المسيسة تبرز فقط إذا ما تعرضت للتمييز السياسي والاقتصادي أو لجأت إلى إجراءات سياسية لدعم المصالح الجماعية.[2] لأن ذلك يؤدي إلى تقسيمها حسب تيد روبرت غور إلى جماعات متميزة وأخرى متضررة:

1/ المتضررة: جماعات معرضة للتمييز السياسي والاقتصادي أو كليهما.

2/ المتميزة:جماعات لها مميزات سياسية تفوق الجماعات الأخرى في مجتمعها وتعتبر أقلية مسيطرة بسبب وضعها الراجح في السلطة السياسية والاقتصادية.[3] وكمثال عن الجماعات المتميزة في إفريقيا جنوب الصحراء، الكريول في سيراليون، والباجندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا، والباروتسي في زامبيا، والأمهرا في إثيوبيا، والأفروأميركانز في ليبيريا، والتوتسي في بوروندي ورواندا..[4]

يعني التمييز السياسي أن تختلف الجماعة الإثنية عن باقي الجماعات في مجتمعها بالنسبة لهذه الأبعاد الست :

1- الوصول إلى وظائف القوة السياسية سواء على المستوى الإقليمي أو القومي.
2- الوصول إلى وظائف الخدمة المدنية.
3- التجنيد بالعسكرية أو بالشرطة.
4- حقوق التصويت.
5- الحق الفعال للنشاط السياسي المنظم بالنسبة لاهتمامات المجموعة.
6- الحق الفعال للمساواة في الحماية القانونية.

أما الاختلافات الاقتصادية التي تعبر عن التمييز الاقتصادي الذي تتعرض له الجماعات فيكون على أساس الأبعاد الست التالية:

1- تفاوتات الدخل.
2- تفاوتات في الأرض وممتلكات أخرى.
3- الوصول إلى التعليم العالي أو الفني.
4- المشاركة في النشاطات التجارية.
5- المشاركة في المهن.
6- المشاركة في الوظائف الرسمية (كمصدر للدخل).[5]

---

[1] - Pruitt, Dean, and Sung Hee Kim, **Social Conflict: Escalation, Stalemate, and Settlement**. (New York, NY: McGraw Hill, 2004).Pp. 106-112.

[2]- تيد روبرت جار، **أقليات في خطر (230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية)**، ترجمة مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995). ص. 20.

[3]-نفس المرجع. ص. 37.

[4]- إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. (مصر: دار اكتشاف، ط1، 2010). ص ص.35- 36.

[5]- تيد روبرت جار، مرجع سابق. ص. 59- 60.

وغالبا ما يتم التمييز الاقتصادي والسياسي عن طريق الممارسة الاجتماعية المدروسة والسياسة العامة، بواسطة الجماعات المسيطرة سواء في الكل أو الجزء، في الماضي أو في الحاضر.[1]

3. الجماعة السلالية/ اللغوية/ الدينية:

يتم تصنيف الجماعات الإثنية في الغالب من خلال المتغيرات الموروثة بيولوجيا أو اجتماعيا مثل السلالة واللغة والدين.[2] مع ضرورة مراعاة أن الأخذ بإحداها لا ينفي وجود الأخرى.

- **الجماعة السلالية:** تشير إلى تلك الجماعة التي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية العامة.[3] ويأتي لون البشرة في مقدمة هذه السمات، إضافة إلى لون الشعر، وكثافة وتجعد شعر الرأس، وشكل ولون العينين وطول القامة.. وهي سمات من شأنها أن تظلّ ثابتة نسبيا خلال الأجيال المتعاقبة، على نحو يهيئ للحفاظ على كيان الجماعة العرقية وصيانة ذاتيتها.[4] كما أن التباين في السمات الفيزيقية المرتبط بالاعتقاد بالتمايز السلالي بين الجماعات المختلفة يشكل عاملاً بالغ الأثر في تحديد طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات. ففي رواندا وبوروندي على سبيل المثال، كان يتم تصنيف الأفراد إلى ثلاث مجموعات استناداً إلى سمات جسمانية. فهناك طوال القامة ذوي الملامح السامية وهم التوتسي ويشكلون 15 % من السكان. ثم الهوتو الذين يتسمون بالملامح الزنجية وقصر القامة، ويتراوح عددهم بين 80- 85 % من السكان. أما الفئة الثالثة فهي أقزام التوا Twa ويبلغ عدد أفرادها تقريبا 1% من أجمالي السكان.[5]
- **الجماعة اللغوية:** تشير إلى كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة يتميزون من خلالها عن الجماعات الأخرى داخل مجتمعهم.[6] وأهمية عامل اللغة كمقوّم للذاتية العرقية تتوقف على الإدراك الذاتي له من جانب الجماعة، ففي بعض الأحيان تقدّمه الجماعة على غيره من المقوّمات (كالسلالة أو الدين) وتضفي عليه أهمية كبرى كمحور لعصبيتها الذاتية، غير أنه في أحيان أخرى قد تنحسر أهمية العامل اللغوي، لتبرز عوامل أخرى في المقدمة كمحاور لهوية الجماعة.[7]
- **الجماعة الدينية:** فتشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن الجماعات الأخرى في مجتمعها.[8] والتنوع الديني في نفس المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة. وهنا يفرّق كثير من العلماء بين مفهومي الطوائف Sects والطائفية Secterianism. فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع. أما المفهوم الثاني "الطائفية" فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المزايا والمصالح لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى.[9]

---

[1] -نفس المرجع. ص.62.

[2] - مروة فتحي علي الخطيب، **التنوع العرقي واللغوي في إفريقيا دراسة في الانتروبولوجيا الثقافية نموذج بتسوانا**. (القاهرة: الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، ط1 ، 2014). ص. 35.

[3] - محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. (مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط 2، أكتوبر 2007). ص. 12.

[4]- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة، 1997). ص ص.123- 124.

[5] - أحمد وهبان، مرجع سابق. ص. 136.

[6] - محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق. ص. 12.

[7] - أحمد وهبان، مرجع سابق. ص. 140.

[8] - محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق. ص. 12.

[9] - شاهين عبد العزيز راغب، مرجع سابق. ص ص. 65- 66.

3/ مطالب واستراتيجيات الجماعات الإثنية:

أ/ مطالب الجماعات الإثنية: لقد واجهت الكثير من الجماعات الإثنية مشكلات مع دولها، فتعددت مطالبها وتباينت، لكنها تتعلق في معظمها بالهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية والمطالب المادية.

- المطالب الرمزية : تتعلق بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع. وأكثر المجالات الرمزية تعلقا بقضية الهوية هي تلك المتعلقة باللغة والدين والقيادات الإثنية التقليدية. وكما قال الباحث جون ماركاكيس: ((بين كل الأسلحة الفكرية التي استخدمت في الحروب الإفريقية كالوطنية الاشتراكية، الدين، العرقية أثبتت الأسباب السلالية (الإثنية) أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا كقاعدة للتضامن السياسي ولحشد القوى كما أكدت أثرها كقوة سياسية مهيمنة)). [1]

مثلاً، هناك بعض المثقفين الأفارقة من غير السودانيين يرون أن الأسباب التي يقاتل من أجلها الجنوبيون إنما تكمن في الهوية الأفريقانية فالجنوب يرفض احتمال الإذابة في الهوية العربية والإسلامية فأديانهم هي الأديان الإفريقية الأصيلة ويعتنق النخبة منهم المسيحية وهم يشتركون في تذكر تاريخ غزوات الرفيق التي قادها العرب ضد أسلافهم وهم يعملون من أجل تعزيز هذه الهوية الإفريقية الأصلية، وفي الشمال في المقابل، فإن الإرث العربي متأصل وذلك من خلال المشاركة في الثقافة العربية والاعتزاز بالانتماء للأصول العربية والثقافية والقيم والقوانين الشرعية الإسلامية، وهذا الإرث قد تعزز وتأصل بالانتشار الواسع للغة العربية وتغلغل الدين الإسلامي في كافة مناحي الحياة اليومية بالشمال وإن ادعاء أهل الشمال بانتمائهم إلى العالم العربي عرقا وثقافة ودينا وإيديولوجيا لهو مؤشر عن تمايزهم عن إفريقيا الجنوبية .

هذا ما أكده جوزيف لاقو قائد حركة أنيانيا وبطل اتفاقية أديس أبابا مارس 1972 وهو يتحدث قبل بضعة أشهر من توقيع اتفاقية السلام في بيان لحركته صدر بالانجليزية بعنوان لماذا تحمل أنيانيا السلاح حيث يقول لاقو ((إن العدو ينظر باحتقار لعاداتنا وتقاليدنا إنه يؤمن بأن الثقافة العربية والتقاليد العربية هي الأسمى ومن ثم يرى أنه يجب أن تزول عاداتنا وتقاليدنا ليحلّا محلهما بالقوة لو استدعى الأمر. إن تلك هي محاولة أخرى لتدميرنا معنويا أي تدمير هويتنا البشرية، إن ردنا على هذا النمط من

[1] - السيوفي نادر، حروب **الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية- سيراليون-أنجولا-ج. السودان)**. (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008). ص. 23.

التعدي لجد بسيط وهو يا أيها العرب حافظوا على تقاليدكم وثقافتكم ما شئتم ودعونا نحن الأفارقة لثقافتنا وعاداتنا. إن أي محاولة لإقحام نهجكم في الحياة بالقوة سنجابهها بالقوة)). [1]

- المطالب المادية: ترتبط بالقدرات الاجتماعية للجماعة ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة. [2] ومن الضروري ملاحظة أن عملية صياغة المطالب المتعلقة بمصالح الجماعات الإثنية يمكن أن تكون صعبة، فالمصالح الجماعية لهذه الجماعات ليست واحدة، وهناك تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل كل جماعة إثنية، ويمكن افتراض وجود عدد من الأفراد المتميزين في كل جماعة أقلية مضطهدة يفضلون قبول الوضع القائم، أو يظلون محايدين، بدلاً من السعي الدءوب نحو تغيير الوضع القائم والعلاقة القائمة بين الجماعة الإثنية والنظام الحاكم، ويكون اهتمام هذه النوعية من الأفراد بقضية الجماعة التي ينتمون إليها اهتماماً ضئيلاً. ومن ناحية أخرى، توجد لبعض الأفراد في الجماعات الإثنية مصالح متميزة، خاصة أولئك الذين تمّ استيعابهم أو يقومون بأدوار وسيطة مع الجماعات المسيطرة، بما يجعل لهم امتيازات لابد من حمايتها، كما توجد فصائل لها مصالح محلية يتعين تعزيزها. أضف إلى ذلك، أن الجماعة أو الجماعات الإثنية المختلفة ربما تسعى خلال هذه المرحلة نحو استكمال الشكل التنظيمي لها، بحيث يمكنها إيجاد شكل سياسي يقوم بوظيفة التعبير المنظم عن مصالح الجماعة الإثنية، وأيضاً وظيفة العمل الجماعي المتواصل والتأثير السياسي المنبثق من المطالب.[3]

ويبدو أن الجماعات الإثنية الموزعة تستجيب لمأزقها استجابات مختلفة، ففي بعض الحالات كان ثمة كفاح لأجل حقوق مواطنة منصفة وفرص اقتصادية متساوية.[4] وفي حالات أخرى كان ثمة محاولات لتحقيق نوع من الحكم الذاتي لها على الإقليم الذي تقطنه، غير أن أغلب الحالات كانت ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية. [5] وذلك عندما ترى أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبّي مطالبها وطموحاتها، أو يترتّب عليه إضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة. [6] ويدعم هذه المطالب الانفصالية تركز الجماعة في إقليم أو رقعة

---

[1] - نادر السيوفي، مرجع سابق. ص ص. 56-57.

[2] - محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).. ص ص. 78-80.

[3] - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص ص.75، 76.

[4] - كيداني منغستيب، تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الإفريقي. في كتاب: **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء** (مجموعة مؤلفين)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013). ص 478.

[5] - أحمد وهبان، مرجع سابق. ص ص.203، 204.

[6] - مروة فتحي علي الخطيب، مرجع سابق. ص. 36.

جغرافية واحدة لاسيما إن كانت هذه الرقعة تقع على أطراف إقليم الدولة بعيداً عن مركزها، كما تترسخ الدعوة للانفصال عندما تتوافر للجماعة العرقية المقومات الأساسية لإقامة دولة مستقلة، وذلك حال الوفرة النسبية للسكان والموارد.[1]

تقدم إريتريا وجنوب السودان وإقليم بيافرا النيجيري، وكاتنغا الكونغولي أمثلة على النمط الأول من المطالب الانفصالية، في حين يعتبر إقليم الأوغادين ومحاولته الانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال، مثالاً واضحاً على النمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية، ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في توجو. [2]

ب/ استراتيجيات الجماعات الإثنية: في سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الجماعات إلى استخدام وسائل عديدة. ويوجد ثلاثة أشكال أو استراتيجيات للعمل السياسي تسعى من خلالها الجماعات الإثنية إلى تحقيق مصالحها : وهي بالترتيب حسب الكثافة المتزايدة للصراع، "الاحتجاج غير العنيف، الاحتجاج العنيف، الثورة "، ويهدف الاحتجاج إلى حث ودفع المسؤولين إلى تغيير سياستهم نحو الجماعة، وتهدف الثورة مباشرة إلى تغييرات أكثر جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات، والإستراتيجية الأساسية للاحتجاج هي التعبئة من أجل ضمان المساندة باسم الإصلاح، والإستراتيجية الرئيسية للثورة هي التعبئة للقوة الكفيلة بردع الحكومات وإجبارها على قبول التغيير، وحيث يستخدم المحتجون العنف، فإنه يحدث في العادة على نحو متقطع وبطرق وأساليب غير مخططة، وكرد فعل للأفعال القمعية التي يقوم بها الجيش والبوليس، واستخدام العنف من قبل المتمردين، يتخذ شكل الحملات المنظمة والهجمات المسلحة، التي تتراوح ما بين اللصوصية السياسية والإرهاب وإلى حالة الحرب الشاملة. [3]

1/ الاحتجاج غير العنيف: ويشمل:

7- معارضة سلمية (خطابات عامة – ملصقات مطبوعات سرية دعاية ...).

8- نشاط سياسي منظم على نطاق ملموس، يتضمن النشاط الحزبي التقليدي باسم مصالح الجماعة.

9- مظاهرات صغيرة، إضرابات، اعتصامات، المشاركة تكون بالمئات أو بضع آلاف.

2/ الاحتجاج العنيف : ويشمل:

1- أفعال تخريبية متفرقة (تدمير رمزي للممتلكات).

2- تمردات محلية، هجمات مسلحة للاستيلاء على السلطة في المحليات.

---

[1] - سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992). ص ص.50- 51.

[2] - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق. ص. 89.

[3] - تيد روبرت جار، مرجع سابق. ص. 107.

3/ الثورة: وتشمل:

1- الإرهاب المتفرق، الانقلابات الفاشلة باسم الجماعة أو بواسطتها.

2- انقلابات ناجحة بواسطة وباسم الجماعة.

3- نشاطات حرب عصابات على نطاق واسع.

حرب أهلية متميزة، تحارب فيها وحدات عسكرية من مناطق تنطلق منها كقاعدة لها.[1]

حسب ألبرت هيرشمان، فإن أعضاء الجماعات الإثنية المضطهدين لديهم ثلاث خيارات بديلة، هي الخروج، الاحتجاج أو الولاء، والمعادل الوظيفي للخروج عند الأقليات هي الضغط للحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي، والاحتجاج هو الأمل في تحسين الوضعية الجماعية داخل الدولة وفي المجتمع، والولاء هو القبول بالوضع القائم والسعي إلى الحصول على الفرص متى لاحت أمامهم داخل النظام.[2]

4- مفهوم النزاع الاثني:

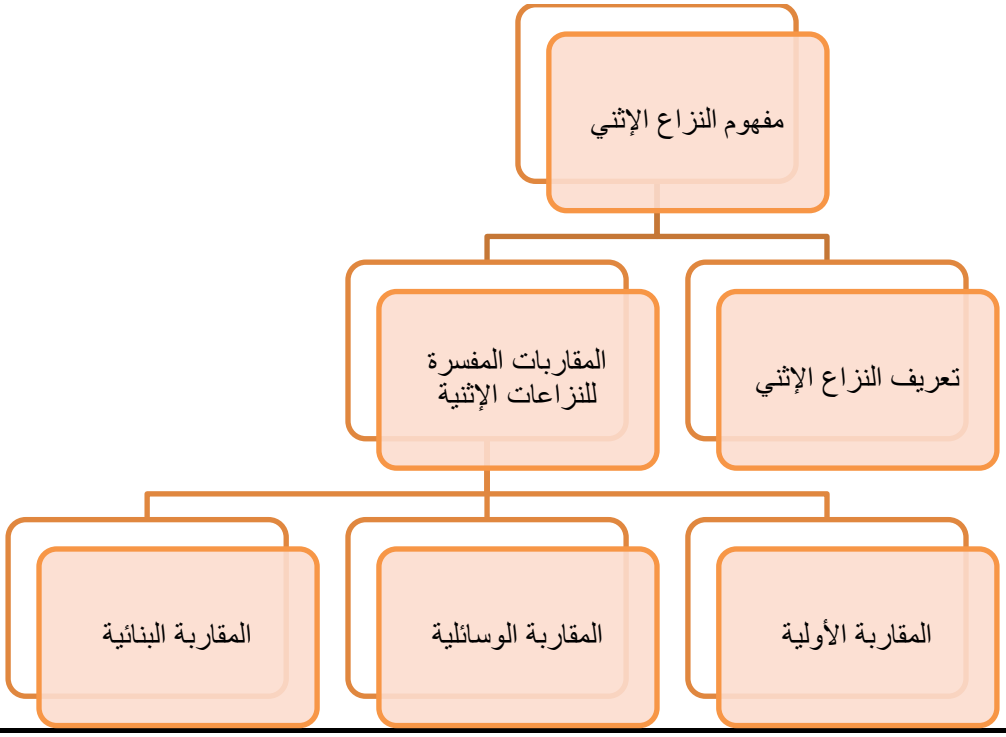

1/ تعريف النزاع الاثني: النزاع الإثني هو تصادم بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية سياسية ، اجتماعية ، إقليمية. أو ببساطة ، النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط عنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطق الإثنية.

يعرفه ستيوارت كوفمان على أنه " العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية". وفي هذا الإطار، يرى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد

[1] - نفس المرجع. ص ص.109- 111.
[2] - نفس المرجع. ص. 107.

على إشعال النزاع الإثني وهي: وجود جماعة إثنية معروفة بالاسم الجمعي وخرافة الأصل الإثني المشترك، وتتقاسم التاريخ والثقافة والتجمع الإقليمي والإحساس بالتضامن.[1]

ويعرف Ted gurr النزاع الإثني على أنه جماعة تعرف نفسها باستخدام الإثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسيين.[2] وأن الحركات الإثنية السياسية تحركها في الأصل شكاوي الشعوب بشأن مكانتهم الجماعية ، انسجاما مع السعي الأكبر لتحقيق المصالح السياسية، ويكون محور الصراع هو الحرمان النسبي وتعبئة الجماعة. ويفترض جار أن الدافع الأول للتمرد والنزاع الإثني يتمثل أساساً في سخط الجماعات الإثنية إزاء الحرمان والمظالم ، كما يفترض أن قادة تلك الجماعات يقومون بعمليات تعبئة محدودة لموارد الجماعة للاستجابة للفرص السياسية المتغيرة ، فالشكوى من المعاملة التمييزية والمتحيزة والإحساس بالهوية الثقافية الجماعية يوفران الأسس اللازمة لحشد وتشكيل المطالب التي يحددها قادة الجماعة الإثنية المعنية.[3]

يرى "ريتشارد شولتز" أن النزاعات الإثنية تعتبر جزءاً من حركة التفاعلات في المجتمعات المنقسمة بحدة، لأن المجتمع هو عبارة عن جماعات إثنية متعددة ارتبطت ببعضها بفعل اعتبارات القرب الجغرافي والقوة القمعية للحكومة، وفى هذه الحالة تكون الجماعات الإثنية في مثل هذه المجتمعات كبيرة ، وتنظر إلى الاختلافات القائمة بينها وبين الجماعات الأخرى في نفس المجتمع باعتبارها دائمة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط بشأنها، وتكون الإثنية بمثابة الشكل الرئيسي للهوية بالنسبة لتلك الجماعات وينظر أفراد تلك الجماعات إلى الحياة من منظور(نحن وهم) ، وتلجأ الجماعات الإثنية في حالات متطرفة إلى تبني مزاعم بشأن قطع محددة من أراضي الدولة، وتفرض الاعتراف بالحدود القائمة للدول ، وتتولد لديها الرغبة لتحقيق تلك الأهداف من خلال اللجوء إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي ، وفى هذا الإطار تستغل المشاعر والهوية الإثنية ضد الجماعات الأخرى .[4]

2/ المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية:

حاول العديد من الباحثين تحليل الظاهرة الإثنية وما تتسم به من خصائص وما تقود إليه من آثار. وبالنظر إلى تعدد وتشعب أبعاد الظاهرة فقد تعددت وتشعّبت اتجاهات التحليل.[5]

أ/ المقاربة الأولية Primordial: ترى أن التقسيمات الإثنية أمرٌ حتميٌ متأصلٌ في السمات البيولوجية وتدعمها قرون من ممارسات الماضي التي لا يسع الأفراد والجماعات الآن أن يغيروها. فهي تعتبر " النزاع نابعًا من اختلافات عرقية وبالتالي فهو ليس بالضرورة بحاجة لتفسير". وحتى في حالة الحروب والنزاعات الإثنية التي يمكن الحديث فيها عن عامل محفز بعينه نابع من البيئة يظل

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص. 24.

[2]- سمية بلعيد، **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة -الكونغو الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010). ص. 24.

[3]- تيد روبرت جار ، مرجع سابق. ص ص. 132، 133.

[4]- الفاتح الحسن المهدي، **النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا، بوروندي، الصومال) نماذجًا**، أطروحة دكتوراه في دراسات السلام (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014). ص ص. 68- 69.

[5]- مهدي محمد عاشور، مرجع سابق. ص. 59.

التفسير الأكثر وجاهة من وجهة نظر هذا الاتجاه هو الإثنية ذاتها.[1] فقد توصلD.Fearon و D.laitin في دراستهما للنزاعات العرقية بين 1945-1999، إلى أن العامل المفسر في النزاعات الإثنية ليس التعددية الإثنية في حد ذاتها، و لكن الظروف التي توجد فيها، حيث يقولان " لقد أثبتت معلوماتنا بأن قياس الاختلاف الثقافي والأحقاد فشلت في تفسير النزاعات الإثنية عكس تركيزنا على العوامل الأخرى".[2]

ب/ المقاربة الذرائعية (الوسائلية): تتناول النزاع الإثني بشكل مختلف تمامًا. فالإثنية " أداة يستغلّها الأفراد والجماعات أو النخب للوصول إلى غاية مادية أكبر". والإثنية نادرا ما تترجم إلى عنف وفي الحالات التي حدث فيها يمكن إرجاعه إلى السياسات والدساتير التي خلفتها القوى الاستعمارية؛ فكثيرا ما أعطيت مزايا هائلة للأغلبية (وأحيانا للأقلية) على حساب الجماعات الأخرى ثم تم وضع هيكل دستوري ساعد على الحفاظ على الوضع القائم أو على تدهوره.[3]

وعليه، فإن الرؤية الذرائعية للإثنية ترى أن الهوية الإثنية " ذات نشأة اجتماعية غالبا ما توجدها أو تثبطها النخب السياسية الساعية للسلطة في أنساق اقتصادية واجتماعية محتومة تاريخيًا"[4]. لذا فإنها – الهوية الإثنية- ليست جامدة كما يذهب الأوّليون وإنما ظرفية، طارئة، ويمكن تحوّلها. لذا فإن مناط التركيز لدى أنصار هذا الاتجاه هو التعرف على الظروف التي تتحوّل خلالها الإثنية وتتبلور في شكل سياسي.[5]ويرى Jega بأن الوعي بالهوية في حد ذاته، والأشكال المتنوعة للإثنيات والدين ليس بمشكلة كبيرة في المجتمعات التعددية، ولكن تصبح كذلك عندما يتم تعبئتها بشكل سلبي، واستخدامها كقاعدة تضم العمل الاجتماعي والسياسي، من أجل الحصول على الموارد الشحيحة من قبل مختلف المجموعات المتنافسة.[6]وبالتالي فإن النزاع الإثني ينطوي على عنصرين هما دور النخب الساعية للسلطة في تعبئة الناس حول الهوية العرقية، ومرجعية الأنساق الاقتصادية والاجتماعية. حيث ينشأ النزاع في هذه الحالة بواسطة قادة الجماعات الإثنية لتحقيق أغراضهم السياسية الخاصة، ويستغلّ هؤلاء القادة سيطرتهم على وسائل الإعلام من أجل إشعال العداء الإثني، وبالتالي يستغلون هذا العداء من أجل خلق معضلة أمنية، وهذه الأخيرة تبرّر سلطتهم وسياساتهم المتطرفة في مجال الاستقطاب الإثني.[7]

وهنا يعلق Claude Ake : "الخلافات الإثنية لا تؤدي إلى النزاع إلا عندما تسيّس، وعملية التسييس هذه تقوم بها النخب من أجل الوصول إلى السلطة والتأييد السياسي. كما ينتفع القادة أيضا من استغلال الإثنية، فبعد قيامهم ببث بذور الفرقة الإثنية يلوحون بالخطر الإثني ليبرروا سلطوية نظمهم.[8]

---

[1]- أحمد أمل محمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015). ص ص. 26- 27.

[2] -Fearon D James، David Laitin, Ethnicity, Insurgency and civil war. American political science review august2002 .in**http://www.yale.edu/leitner/pdf/PEW-Fearon.pdf** P. 3. See on January 2013.

[3]- ك.ك. براه، " الدستورية: المسألة الوطنية والحرب الأهلية السودانية". في كتاب:أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).

[4]- خواوجوميس بورتو، " منهجية تحليل النزاع في إفريقيا: إسهامات نظرية". في كتاب: ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق. ص ص. 95- 96.

[5]- مهدي محمد عاشور، مرجع سابق. ص. 59.

[6]- MarietuO.Tenuche, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra-ethnic Conflict in Ebira Land, North central-Nigeria".**African Journal of Political Science and International Relations**, (Vol. 3,. 5, May 2009). P. 254.

[7]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص. 24.

[8]- ماريو ازيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون). في كتاب: أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).. ص. 505.

ج/ المقاربة البنائية: ترى أن الهوية، لاسيما في علاقتها باندلاع النزاعات الإثنية يمكن فهمها بشكل واضح في منتصف المسافة بين التوجّه القائم على البدائية (الأولية) والذرائعية، حتى نكون في وضع أفضل لفهم دورها ومكانتها وتطورها وطبيعتها الدينامية في مواقف النزاع. ومعنى هذا أن فهم النزاع الإثني لا ينبغي أن يركّز على مفهوم مباشر وغير نقدي وصريح للجماعة الإثنية باعتبارها منشئ النزاع، كما لا ينبغي أيضا أن ينطوي على التخلي عن الجماعة الإثنية باعتبارها الفاعل أو على إلغائها.[1]

المحور الرابع : حل النزاعات الدولية

1- ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق. ص ص. 96-98.

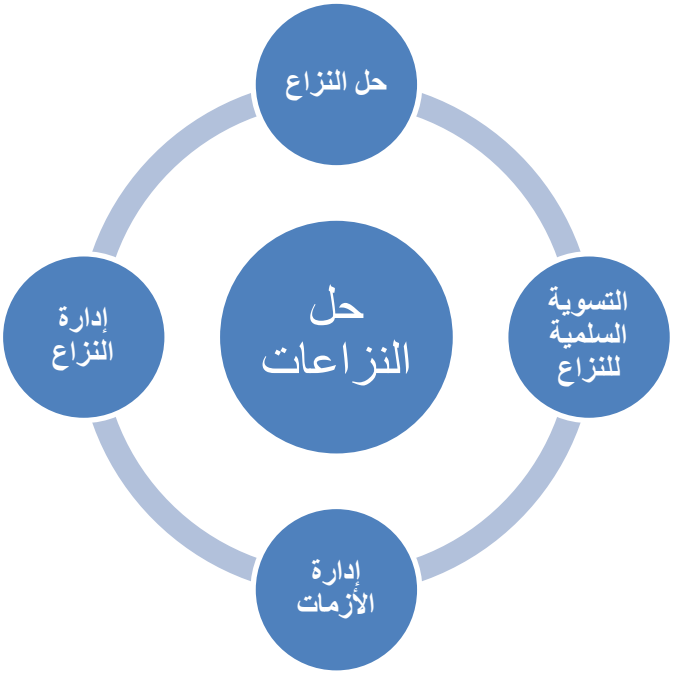

1- مفهوم حل النزاع:

1/ تعريف حل النزاع:

تطبق عبارة " حل النزاع " على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة.[1]

تتضمن عملية حل النزاع مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون عودة مرة أخرى إلى النزاع.[2]

هنا يرى بول ستيرن أن النزاع مثله مثل المرض الذي يقتضي التعامل معه الحصول على تشريح دقيق للوضع، ومن ثمة تجديد الجرعات العلاجية المناسبة. فصانع السلام بحاجة إلى تشخيص دقيق للوضعية التنازعية، ويتعلق الأمر بأطراف النزاع وطبيعة القضايا التنازعية.[3]

يعرف برتون حل النزاع بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى جذور المشكلة.

كما يعرف برتون تحليل النزاع وحله على أنه "عملية صنع القرار التي تتجنب ضرورة الاستناد إلى القوة، من خلال الوصول إلى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع الأطراف".

ويشير حل النزاع –حسب برتون- إلى أن النتيجة، من وجهة نظر الأطراف المعنية، هي التوصل إلى حل دائم للمشكلة.[1]

---

[1]- حماد كمال، مرجع سابق. ص72.

[2]-محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق.. ص239.

[3]- زفاغ عادل، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب: مراجعة لنظرية لحظة النضج":
http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html

يرى John Spanier أنه يوجد على الأقل أربعة أنواع لحل النزاعات وهي:

1- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين خاسرتين.

2- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين رابحتين.

3- دولة واحدة تربح كل شيء.

4- كلتا الدولتين هي جزئيا خاسرة وجزئيا رابحة من خلال معاهدة تسوية.[2]

2/ حل النزاع والمفاهيم المتقاربة:

أ- تسوية النزاعات: Conflictsettlement

تعرف التسوية السلمية للنزاعات على أنها إنهاء النزاع Conflict terminationعن طريق اتفاق متبادل Mutual agreement بين الأطراف ذات العلاقة.[3]

تمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومواقعهم ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف وإنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف.

إن الهدف من التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية وجعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية.[4]

غالبا ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية باردا لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لا يعكس المصالح البعيدة المدى للطرف الضعيف، وإنما يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة.[5]ولذا فإن معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى وتندلع من جديد من الناحية العملية رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتفاقية.[6]وعلى هذا الأساس تختلف التسوية عن حل النزاع، لأن هذا الأخير هو عملية تستهدف التوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع، وتتم بلورة الاتفاق بهدف تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين. وتتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى و ليس وفقا لموازين القوى بينهما، وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة و العلاقات المتبادلة.[7]

ب- إدارة النزاعات الدولية: Conflict management

---

[1]- Spanier John, op.cit., p.322.

[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص. 24.

[4]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، نفس المرجع. ص. 20.

[5]- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص. 15.

[6]- نفس المرجع. ص.238.

[7]- نفس المرجع. ص ص15-16.

إن إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه.[1] وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت.[2]

فإدارة النزاعات تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة.[3]

يرى جون برتون أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع، في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع. في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية.[4]

ت- **إدارة الأزمات: Crisis management:**

تشير إدارة الأزمات في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة أوالحادة.[5]

يعرف Williams إدارة الأزمات بأنها "سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب".[6]

تشتمل إدارة الأزمات حسب مايكل لوند على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات والخلافات التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، ويتسم وضع كهذا بأنه ينذر بلجوء طرف أو أكثر إلى القوة، ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل.[7]

المستخلص من هذه التعاريف أن إدارة الأزمات تستهدف تجنب نشوب الحرب وعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

وهنا يعتبرAlexander L.George أن الهدف من إدارة الأزمات هو تجنب الحرب العفوية، أي تجنب الأفعال التي بإمكانها أن تجر أطراف النزاع إلى تكاليف غير مرغوب فيها.[8] و Hans Peter Neuhold من جهته يرى أن الهدف من إدارة الأزمات هو احتواؤها والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.[9]

---

[1]-نفس المرجع. ص. 238.

[2]- حماد كمال، مرجع سابق. ص. 64.

[1]- بوقارة حسين، "مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر 2007.

4- CunninghamWilliam G, op.cit

[5]- عليوة السيد، مرجع سابق. ص.16.

[6]- شوية مسعود، مرجع سابق. ص.19.

[5]- لوند مايكل س، **منع المنازعات العنيفة**، ترجمة عادل عناني، الطبعة العربية الأولى. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999. ص.64.

[8]- شوية مسعود، مرجع سابق. ص.29.

[9]- شوية مسعود، نفس المرجع. ص.19.

2- الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية

لقد أوضحت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة أن النزاعات التي من شأن استمرارها أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يسعوا إلى حلها بالطرق السلمية وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات والوكالات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي تختارها الأطراف المتنازعة. فالتسوية السلمية للنزاعات الدولية إذن تأخذ أنماطا وأساليب شتى، منها السياسية والدبلوماسية ومنها القانونية.[1]

1/ الوسائل السياسية:

أ/ الجمعية العامة للأمم المتحدة:

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في عدد من مواده (14-13-12-11) التي تتركز في الفصل الرابع منه، مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.[2] وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن(المادة11 الفصل الثاني) ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الدولية تسوية سلمية(المادة 143).

وحسب المادة 143 فإن صلاحية الجمعية العامة تتمثل في إصدار توصيات، وتكون التوصية باتخاذ التدابير السلمية التي تراها الجمعية العامة ملائمة كالتحقيق وإجراء المفاوضات أو المساعي الحميدة، غير أن هذه التوصيات ليس لها أي صفة إلزامية.[3]

ب/ مجلس الأمن:

---

[1] - أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**. (الإسكندرية: منشأة المعارف). ص.121.
[2] - سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005). ص ص92-93.
[3] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص. 44.

مجلس الأمن هو مؤسسة دولية لحل النزاعات الدولية، يتمتع بصلاحيات واسعة خولّها له ميثاق الأمم المتحدة.[1] حيث نظم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن، فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان.[2]

والنظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم الدولي تكون بناء على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24)، أو بناء على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة35)، أو بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة (المادة99).[3]

كما ينظر مجلس الأمن في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها، حيث نصت المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة : "إذا أخفقت الدول التي بينها نزاع من النزاعات المشار إليها في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".[4]

يقوم مجلس الأمن بالنظر في النزاعات أو الخلافات القائمة بين الدول ويصدر بشأنها قرارات يدعو فيها الدول الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطرق التي يرونها مناسبة له، أو يقوم هو بتحديد الطريقة الواجب إتباعها. غير أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة إلزامية.[5]

ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في نطاق الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

هذه القرارات تتخذ بصورتين: الأولى هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية. والثانية هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية.[6]

ج/ المنظمات الإقليمية:

المنظمات الإقليمية هي هيئات لامركزية تتمتع بجميع الوسائل التقليدية المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية. فقد جاء في المادة 52 الفقرة 1: "ليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير تسوية للمنازعات الإقليمية بواسطة هذه المنظمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[7]

---

[1]- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص. 98.

[4]- العفيف زيد حسين، "حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة":
http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942

[3]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص.44.

[4]- العفيف زيد حسين، مرجع سابق.

[5]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص ص44-45.

[6]- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص. 101.

[7]- نفس المرجع سابق. ص. 116.

كما قررت هذه المادة، أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق هذه المنظمات. ويتم رفع النزاع لهذه المنظمات إما من قبل الأطراف المتنازعة، أو من قبل أي دولة عضو في المنظمة، أو من قبل أمينها العام، أو من قبل مجلس الأمن.[1]

تقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية. أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق أو الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة.[2]

إن للمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية. ففي دراسة قام بها جوزيف ناي حول دور منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية 19 نزاعا إقليميا، وجد أنه في تلك الصراعات المبحوثة تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع. وفي نصف تلك الصراعات ساعدت المنظمات الإقليمية على تهدئة الصراع. ووجد " نـاي" أن كفاءة المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات الإقليمية تضاهي كفاءة الأمم المتحدة.[3]

2/ الوسائل الدبلوماسية:

أ/ المفاوضات:

تعرف المفاوضات بأنها:" قيام الدول المتنازعة نفسها بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر".[4]

ويرى Alain Planetyأن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى اتفاق. إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلميا بين مصالح متنافرة أو متباينة وخاصة بجماعات أو كيانات سياسية مستقلة.[5]

يعرف مارسيل ميرل التفاوض على أنه:"منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق. وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية.[6]

قد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص. كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها. ويُلجأ إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر في الصالح العام للجماعة الدولية، والنزاعات التي يمس الفصل فيها الدول غير الأطراف في النزاع.[7]

---

[1]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص. 734.
[2]- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص. 117.
[3]- حماد كمال، مرجع سابق. ص. 88.
[3]- شريفي سليمان، **تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية تيزي وزو، نوفمبر1985. ص.91.
[5]- جراد عبد العزيز،مرجع سابق. ص.97.
[6]- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص.494.
[7]- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص.729.

حسب د.إبراهيم الراوي فإن هذه الطريقة تمتاز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق الخلاف إذا كانت القوى المتنازعة متكافئة، في حين أنها قد تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة إذا كانت هذه القوى غير متكافئة.[1]

من الأمثلة الحديثة على المنازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضة المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها (عام 1961)، والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر أوت 1973 لحل المشاكل المعلقة بين البلدين.

ب/ الوساطة والمساعي الحميدة:

الوساطة هي محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعاضات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.[2] وذلك من خلال الاشتراك في المفاوضات الدائرة بين الأطراف المتنازعة واقتراح حل للنزاع القائم بينها.[3]

لقد توخت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و1907 تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفوياً، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة.[4]

قد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة –الثالثة- كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام1980 إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية. وقد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع، كوساطة الرئيس كارتر في النزاع القائم في البوسنة و الهرسك عام 1995.

وقد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام1989 إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول (مصر-تونس-نيجيريا-الطوغو-زيمبابوي) بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.[5]

والوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر الكارولين في المحيط الهادئ في عام 1885.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموثPortsmouth في عام 1905.[6]

أما المساعي الحميدة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.[1]

---

[1]- الراوي جابر إبراهيم، **المنازعات الدولية**. (بغداد: دار السلام، 1978). ص.31.
- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص.41.[2]
- الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص.33.[3]
- العسلي عصام جميل، **دراسات دولية**. (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998). ص. 87.[4]
[1]- سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية)**.مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997. ص ص26-27.
- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص ص87-88.[6]

فهي إذن تدخل طرف ثالث يكون بعد موافقة الأطراف المتنازعة، للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع.[2] غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل، كما أنه لا يشترك في المفاوضات بصفة مباشرة. وإنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة.[3]

إن المساعي الحميدة تعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأميركية إلى التسوية المؤرخة في 28 كانون الثاني من عام 1942.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) للمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا.[4]

ج/ التحقيق والتوفيق:

التحقيق وسيلة حديثة نسبيا لتسوية النزاعات الدولية. إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من أعضاء من كل الدول المتنازعة، إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تيسير عملية حل النزاع.[5]

مهمة لجنة التحقيق هذه كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه صفة الإلزام. أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، و إنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يريانه مناسبا من التقرير.[6]

لقد لجأت الأمم المتحدة إلى أسلوب لجان التحقيق لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات وأشهرها ما تعلق بالقضية الفلسطينية.

إن لجان التوفيق، مثلها في ذلك مثل لجان التحقيق، تقوم بفحص وتحديد النزاعات التي تقوم بين الدول، ووضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك التقرير صفة الإلزامية.[7]

غير أن الفرق بينهما يتمثل في أن لجان التوفيق تقدم توصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع.

---

[1]- نفس المرجع. ص. 85.
[2]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص. 25.
[3]- الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص. 32.
[4]- العسلي عصام جميل، نفس المرجع. ص. 86.
[5]- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص. 35.
[6]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص. 42.
[7]-الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص.39.

كما تشبه لجان التوفيق من حيث مهمتها التحكيم والقضاء الدولي، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فبينما لا تكتسي قرارات أو مقترحات لجنة التوفيق أي إلزامية. تعتبر قرارات التحكيم والقضاء الدولي ملزمة في كل جزئياتها لأطراف النزاع.

لقد عرضت نزاعات عديدة لبحثها من قبل هذه اللجان ومن ذلك: النزاع الدانمركي -البلجيكي عام 1952، ونزاعان بين فرنسا وسويسرا عام 1955، ونزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956.[1]

3/ الوسائل القانونية:

أ/ التحكيم الدولي:

التحكيم الدولي هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية. وهذا ما ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 التي جاء فيها أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.[2]

يعرف التحكيم الدولي على أنه "النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع.[3]

وللمتنازعين كامل الحرية في اختيار الهيئة التي يحتكمون إليها، فلهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعينوا جملة محكمين. كما لهم أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية(غير طرف في النزاع) أو إحدى الهيئات القانونية أو القضائية، وغالبا ما تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة.[4]

يتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسسة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول.[5] وبهذا الالتزام يتميز التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض و الاقتراح.[6]

ب/ القضاء الدولي:

يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا.[7]

ويحال النزاع على المحكمة (محكمة العدل الدولية) فقط عندما تتفق الأطراف على عرضه على القضاء، ويكون موضوع النزاع متعلقا ب:

- تفسير المعاهدات.

- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

---

[1] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص ص42-43.
[2] - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص.45.
[3] - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص.740.
[4] - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص.46.
[5] - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص.33.
[6] - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص.740.
[7] - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص.36.

- أي مسألة تشكل خرقا للالتزام الدولي.[1]

وطبقاً لنصوص المادتين 36 و37 من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، تحل الدول منازعاتها القانونية مع دولة أخرى بأحد الأساليب الآتية:

1- أسلوب الاتفاقات الخاصة:ad hoc agreements

بموجب هذا الأسلوب، يمكن لدولتين أو أكثر أن تتفقا على إحالة نزاع قائم بينها، إلى محكمة العدل الدولية عن طريق توقيع اتفاقية تعقد فيما بينها لهذا الغرض.

في مثل هذه الحالة يحق للمحكمة أن تضع يدها على النزاع بمجرد استلامها إشعاراً بالاتفاقية الخاصة الموقعة بين أصحاب العلاقة. والمثال على هذا الأسلوب هو "قضية السيادة على بعض مناطق الحدود بين هولندا وبلجيكا"، حيث عقد الطرفان اتفاقاً خاصاً في 7 مارس1957، فأصدرت "المحكمة" حكمها في الدعوى بتاريخ 20 جوان 1959.

2- أسلوب التعهد المسبق:

تقضي العادة أن تقدم الدول مثل هذا النوع من التعهد في المعاهدات الثنائية أو الجماعية التي تعقدها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى التعهدات التي قد تكون صدرت عنها في زمن "محكمة العدل الدولية الدائمة".

قد تضمن عدد كبير جداً من المعاهدات المعقودة منذ عام 1946 بنداً يتعهد فيه موقعوه بإحالة ما قد ينشأ بينهم من خلافات حول تطبيقها أو تفسيرها إلى محكمة العدل الدولية.

في مثل هذه الحالة تضع "المحكمة" يدها على الدعوى بمجرد قيام إحدى الدول المتعهد لها بتقديم طلب وحيد الطرف إلى المحكمة ففي "قضية كورفو"، مثلاً، والتي رفعتها بريطانيا ضد ألبانيا في 22 ماي 1947، استندت المحكمة بادئ ذي بدء إلى طلب بريطانيا.

3- أسلوب البند الاختياري: Optional Clause

يمكن للدول الأطراف في "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية" أن تعطي تعهداً واسعاً في أي وقت تشاء بإعلانها قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة تجاه أية دولة تقبل بنفس التعهد في المسائل المتعلقة بتفسير معاهدة، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي، أو بما يتعلق بأية واقعة يكون من جراء وجودها نشوء خرق لالتزام دولي، وأخيراً بصدد طبيعة ومدى التعويض الناجم عن مثل هذا الخرق.

---

[1]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص.47.

كمثال على الدعاوى التي نظرتها المحكمة بالاستناد إلى تصريحات الدول بقبول اختصاصها المطلق، هو الدعوى التي رفعتها بريطانيا على إيران حين أممت هذه الأخيرة "شركة الزيت الأنجلو-الإيرانية" عام 1951. فقد استندت بريطانيا إلى تصريح قبول إيران اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة ، ولكن إيران دفعت، ووافقتها "المحكمة"، بأن تصريحها المذكور حصر قبول إيران باختصاص المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالمعاهدات المعقودة بينها وبين دول أخرى بعد تاريخ ذلك التصريح وهو عام 1932، في حين أن الدعوى البريطانية تتعلق بصورة مباشرة بنصوص تسبق ذلك التاريخ .[1]

يتميز القضاء الدولي عن الوسائل الأخرى لحل النزاعات الدولية من خلال:

1- الدول فقط هي التي لها حق اللجوء للقضاء الدولي.2في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشركات التجارية والأفراد أطرافا في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي.

2- يتميز قضاة محكمة العدل الدولية بالاستقلالية عن إرادة الأطراف. إلا في حالة استثنائية يجوز لكل طرف تعيين قاض خاص Ad.Hoc.

فليس للأطراف المتنازعة الحق في اختيار محكميها على غرار التحكيم الدولي.[3]

3- القضاء الدولي يعتبر جهازا دائم التشكيل، على عكس هيئات التحكيم الأخرى التي تعتبر مؤقتة.

4- تصدر عن القضاء الدولي قرارات ملزمة للأطراف وغير قابلة للاستئناف.[4]

قائمة المراجع

-. العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص ص108-109.[1]
- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص.757.[2]
- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص.34.[3]
- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص.100.[4]

أ - باللغة العربية

01 – الكتب :

1- إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. (مصر: دار اكتشاف، ط1، 2010).
2- أحمد أمل محمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015).
3- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة، 1997).
4- ابن فاضل فليب، **قاموس المصطلحات القانونية (فرنسي عربي)** ، (لبنن مكتبة لبنان ناشرون، ط1 ، 2004).
5- أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، **قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)**، ط2. (منشورات الجامعة المفتوحة،1997).
6- أبو العينين محمد، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**. (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008).
7- أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)**، ط1. لبنان: منشورات الأهلية، 1999.
8- أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**. (الإسكندرية: منشأة المعارف).
9- آدم بمبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**. (تايلاند: جامعة الأمير سونكلانكرين، إدارة الثقافة والنشر).
10- أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).
11- الراوي جابر إبراهيم،**المنازعات الدولية**. (بغداد: دار السلام، 1978).
12- الزغبي موسى، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي.** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001).
13- السيوفي نادر، حروب **الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية- سيراليون-أنجولا-ج. السودان)**. (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008).
14- العسلي عصام جميل، **دراسات دولية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998
15- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971).
16- بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2000).
17- برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**. (بيروت :المركز الثقافي العربي، ط1 ،1995).
18- بوتول غاستون، **الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)**، ترجمة عباس الشربيني. (بيروت: دار النهضة العربية،1983).

19- تيد روبرت جار، **أقليات في خطر (230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية)**، ترجمة مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995).

20- جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**. (الجزائر: موفم للنشر، 1992).

21- حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

22- حماد كمال، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**. (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998).

23- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي. (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، ديسمبر 1985).

24- ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010).

25- ديلويي هيوا حاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**. (أربيل: موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2008).

26- سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992).

27- سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

28- شادي عبد الوهاب، **حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم**. العدد 1، نوفمبر 2017. أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات.

29- شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011).

30- فوللر ج.ف.س، **إدارة الحرب (من عام 1789حتى أيامنا هذه)**، ترجمة أكرم الديري. (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971).

31- عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية)**.(القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997).

32- عثمان فاروق السيد، **التفاوض وإدارة الأزمات**. (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1،2004).

33- عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات و إشكاليات**، ط1. (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

34- كولار دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر. (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، مارس 1980).

35- كيداني منغستيب وآخرون، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء**. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013).

36- لوند مايكل س، **منع المنازعات العنيفة**، ترجمة عادل عناني، الطبعة العربية الأولى. (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999).

37- لايلانش جان، بونتاليسج.ب، **معجم مصطلحات التحليل النفسي**، ترجمة مصطفى حجازي. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 2002).

38- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)**. (دار هومة، 2003).

39- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. (مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط 2، أكتوبر 2007).
40- محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).
41- مروة فتحي عي الخطيب، **التنوع العرقي واللغوي في إفريقيا دراسة في الانتروبولوجيا الثقافية نموذج بتسوانا**، الطبعة الأولى. (القاهرة: الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، 2014).
42- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**. القاهرة: مكتبة غريب.
43- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986.
44- ناي جوزيف س، **المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).
45- ياسين حمدان نهلة، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ترجمة سمير كرم. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت 2003).

02 - الدوريات و المجلات :

1- جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. **المستقبل العربي**، العدد 261، نوفمبر 2000.
2- سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي. **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007.

03 - الأطروحات :

1- الفاتح الحسن المهدي، **النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا، بوروندي، الصومال) نماذجًا**، أطروحة دكتوراه في دراسات السلام (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014).
2- حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2002.
3- حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.
4- حمايدي عزالدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2005.

5- دمدوم رضا، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000.
6- سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية).**مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997.
7- سمية بلعيد، **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).
8- شريفي سليمان، **تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية،** مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية تيزي وزو، نوفمبر1985.
9- شيب أميرة، **أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب،** مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس، 2002.
10- ملاح السعيد، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.2004-2005.

05- المحاضرات:

1- بوقارة حسين، "مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر 2007.

06- مواقع الأنترنيت :

1- الحديثي عباس غالي،"أنماط الصراعات البيئية":**http://omu. edu. ly/**
2- الخزندار سامي، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية":
www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-28-1.htm

3- الشنقيطي محمد بن المختار، "الدولة والصراع":
www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-21-1.htm
4- الشيخ خليل جواد، "السلوك العدواني والتعلم الاجتماعي".:
www.tarbya.net/participation/view.aspx?prtpld=56
5- العفيف زيد حسين، "حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة":
http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942

6- حماد كمال، "إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجًا)":

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087

7- جميل رشيد أسماء،"النظريات النفسية للعنف":

www.taakhinews.org/tasearch/wmview.pm?artid=2208
8- زقاغ عادل، "المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إذكاء النزاعات":
http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt

9- زقاغ عادل، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب: مراجعة لنظرية لحظة النضج":

http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html

10- زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟":
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771

11- سنان حواط، "الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية". **مجلة دلتا نون**، (العدد 1، جويلية 2014). ص. 3.

http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/DigitalLibrary/STD-983264.pdf

12- صلاح الدين أبوبكر الزيداني، أجيال الحروب:
https://www.almusallh.ly/ar/thoughts/799-2016-09-19-12-13-26

13- علي عبدالرحمن الحويل، أجيال الحروب:
https://www.alanba.com.kw/kottab/ali-abdulrahman-alhwayl/939127/06-12-2019

14- قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي"... ومسارات الأوهام":
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?

15- مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav

16- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

17- "النظريات التي تفسر العدوان":
www.moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/odwan/sec05.doc-cvt.htm

18- "مدارس العلاقات الدولية": **www. Alfrasha. Com/**
"منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع":
ex=1.&c=166&www.alsahel.org/news.php?id=289

ب – باللغة الأجنبية :

01- الكتب :

1- Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics)**.London: The Macmillan press LTD. 1977.

2- Dominique Colas، **pensée politique**، Larousse، Paris 1997.

3- Hoffmann Stanley, **contemporary theory in international relations**, fifth edition. United States of America: prentice-hall, Inc, June 1965.

4- Ken Booth and Steve Smith, "**International relations theory today**", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997.

5- Pruitt, Dean, and Sung Hee Kim, **Social Conflict: Escalation, Stalemate, and Settlement**. (New York, NY: McGraw Hill, 2004).

6- Spanier john, **games nations play**, seventh edition. Library of congress.

7- Stephanie Lawson, **the new agenda for International relations**, first edition. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002.

02 - الدوريات و المجلات :

1- Azar, Edward E. "The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations", **Monograph Series in World Affairs**, 20 (2,1983).

2- MarietuO.Tenuche, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra-ethnic Conflict in Ebira Land, North central-Nigeria".**African Journal of Political Science and International Relations**, (Vol. 3,. 5, May 2009).

3- مواقع الأنترنيت :

1- CunninghamWilliam G, "Theoretical Framework for Conflict Resolution": **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**

2- Fearon D James،David Laitin, Ethnicity, Insurgency and civil war. American political science review august2002 .in **http://www.yale.edu/leitner/pdf/PEW-Fearon.pdf**